

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

1 - عام

مسقط للتمويل (ش.م.ع.ع) ("الشركة") هي شركة مساهمة عمانية عامة تأسست بتاريخ 11 أكتوبر 1987 ومسجلة بسلطنة عمان. تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تحصل الشركة على كافة إيراداتها من عمليات التأجير وخصم الديون وتمويل رأس المال العامل في سلطنة عمان. أسهم الشركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

1.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي تؤثر جوهرياً على البيانات المالية

طبقت الشركة للمرة الأولى ، معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والتي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

طبقت الشركة معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 الصادر من مجلس المعايير المحاسبية الدولية في يوليو 2014 وتاريخ الانتقال إلى هذا المعيار هو 1 يناير 2018 ، والذي نتج عنه تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المقرر عنها سابقاً في البيانات المالية. لم تطبق الشركة بشكل مبكر معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 في فترات سابقة.

وفقاً لما سمحت به الأحكام الانتقالية لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ، فقد إختارت الشركة ألا تعدل أرقام المقارنة. أي تعديلات في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية في تاريخ الانتقال، تم إدراجها في الأرصدة الإفتتاحية المحتجزة والإحتياطات الأخرى للسنة الحالية.

نتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 تغييرات في السياسات المحاسبية لإدراج وتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وإنخفاض قيمة الأصول المالية. كما يعدّل معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 المعايير الأخرى التي تتعامل مع الأدوات المالية مثل معيار التقارير المالية الدولية رقم 7 "الأدوات المالية : الإفصاحات".

مبين أدناه الإفصاحات المتعلقة بتأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 على الشركة. تفاصيل إضافية حول السياسات المحددة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 المطبقة خلال السنة مبينة بتفاصيل أكثر في إيضاح 3.

يقدم الجدول التالي تسوية فئات القياس الأصلية والقيم الدفترية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 للأصول المالية للشركة كما في 1 يناير 2018:

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

1.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي تؤثر جوهرياً على البيانات المالية (تابع)

تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9

التصنيف الأصلي	بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	التصنيف الجديد بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية الجديدة
			ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع
الأصول والإلتزامات المالية بنود الميزانية العمومية						
قروض ومديونيات	التكلفة المطفأة	250	-	-	250	
قروض ومديونيات	التكلفة المطفأة	1.852	(2)	-	1.850	
قروض ومديونيات	التكلفة المطفأة	158.462	125	-	158.587	
		160.564	123	-	160.687	

لا يوجد تغير في تصنيف وقياس الإلتزامات المالية عدا عن تلك المبينة أعلاه.

كان تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 كما في 1 يناير 2018 هو لزيادة الأرباح المحتجزة بمبلغ 1.081 مليون ريال عماني:

الأرباح المحتجزة ألف ريال عماني	في 31 ديسمبر 2017
16.551	التأثير من إدراج الخسائر الإئتمانية المتوقعة: الأرصدة لدى البنوك صافي الإستثمار في مديونيات التمويل الإلتزامات والإلتزامات الطارئة
2	
(125)	
42	
16.470	في 1 يناير 2018

يقدم الجدول التالي تسوية خسارة إنخفاض القيمة الختامية للأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع الرصيد الإفتتاحي لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحدد بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 كما في 1 يناير 2018:

31 ديسمبر 2017	إعادة القياس	1 يناير 2018
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	2	2
16.551	(125)	16.426
-	41	41
16.551	(82)	16.469

مستحق من بنوك أخرى  
صافي الإستثمار في مديونيات التمويل  
الإلتزامات والإلتزامات الطارئة

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

2.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التي تسري للسنة الحالية

ملخص	معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
طبقت الشركة التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 الإستثمارات العقارية للمرة الأولى في السنة الحالية. توضح التعديلات أن التحويل إلى ، أو من ، الإستثمارات العقارية يتطلب تقييم ما إذا كان العقار يفي ، أو لم يعد يفي ، بتعريف الإستثمارات العقارية ، مدعماً بأدلة ملحوظة بحدوث تغير في الاستخدام. توضح التعديلات أيضاً بأن الحالات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 ليست شاملة وأن التغير في الاستخدام ممكن بالنسبة للعقارات قيد الإنشاء (أي أن التغير في الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).	المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 (تعديلات) تحويل الإستثمارات العقارية
<p>طبقت الشركة التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 2 للمرة الأولى في السنة الحالية. توضح التعديلات ما يلي:</p> <p>1. عند تقدير القيمة العادلة القيمة العادلة للدفعات النقدية للتسوية على أساس الأسهم ، ينبغي أن تتبع المحاسبة الخاصة بتأثير الشروط المشددة وغير المشددة نفس المنهج المتبع لتسوية الدفع على أساس الأسهم.</p> <p>2. عندما يتطلب قانون الضريبة أو اللوائح من منشأة ما الاحتفاظ بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية تكون مساوية للقيمة النقدية للإلتزام الضريبي للموظفين من أجل الوفاء بالإلتزام الضريبي للموظفين والتي يتم تحويلها إلى سلطة الضريبة (نقداً عادة) ، أي أن ترتيبات الدفع على أساس الأسهم لها "ميزة التسوية الصافية" ، وينبغي تصنيف هذا الترتيب على أساس حقوق الملكية بالكامل ، شريطة أن يكون قد تم تصنيف الدفع على أساس الأسهم كتسوية لحقوق الملكية إذا لم تتضمن ميزة التسوية الصافية.</p> <p>3. ينبغي أن إحتساب التعديل على الدفع على أساس الأسهم الذي يغير المعاملة من تسوية نقدية إلى تسوية تسوية حقوق الملكية ، كما يلي:</p> <p>(1) يتم إلغاء الإلتزام الأصلي؛</p> <p>(2) يتم إثبات الدفع على أساس الأسهم بالقيمة العادلة في تاريخ التعديل لأداة حقوق الملكية الممنوحة إلى الحد الذي تم فيه تقديم الخدمات حتى تاريخ التعديل؛</p> <p>(3) أي فرق بين القيمة الدفترية للإلتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المدرج في حقوق الملكية ، ينبغي أن يتم إدراجه في الأرباح أو الخسائر فوراً.</p>	معيار التقارير المالية الدولية رقم 2 (تعديلات) تصنيف وقياس تعاملات الدفع على أساس الأسهم

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

2.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التي تسري للسنة الحالية (تابع)

ملخص	معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
طبقت الشركة التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الواردة في التعديلات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية 2016-2014 للمرة الأولى في السنة الحالية.	التعديلات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية 2016-2014
توضح التعديلات بأن خيار منشأة ما برأسمال ذو مخاطر والكيانات المماثلة الأخرى لقياس الإستثمارات في شركات تابعة ومشاريع مشتركة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هو متاح بشكل منفصل لكل شركة شقيقة أو مشروع مشترك ، وأن الخيار ينبغي أن يتم عند الإدراج الأولي.	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة
بالنسبة لخيار كيان غير إستثماري للإحتفاظ بقياس القيمة العادلة الذي تطبقه شركاته الشقيقة والمشاريع المشتركة والتي هي كيانات غير إستثمارية عند تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحاً مماثلاً بأن هذا الخيار متاح لكل شركة شقيقة غير إستثمارية أو مشروع مشترك غير إستثماري.	
يتناول معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 22 كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لأغراض تحديد سعر الصرف لإستخدامه عند الإدراج الأولي بموجودات أو مصروفات أو إيرادات عندما يتم دفع أو إستلام هذا المبلغ مقدماً بعملة أجنبية نتج عن إدراج موجودات غير نقدية أو مطلوبات غير نقدية (على سبيل المثال ، إيداع غير قابل للإسترداد أو إيرادات مؤجلة).	معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 22/التعاملات بعملات أجنبية والمقابل المدفوع مقدماً
يحدد التفسير أن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي أدرج فيه الكيان بشكل أولي الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناشئة من دفع أو إستلام المقابل مقدماً. إذا كانت هناك العديد من الدفعات أو الإيصالات مقدماً ، فإن التفسير يتطلب من الكيان تحديد تاريخ المعاملة لكل دفعة أو إستلام للمقابل المدفوع مقدماً.	

بخلاف ما ذكر أعلاه ، لا توجد معايير أو تعديلات جوهرية تسري للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

3.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية ، لم تطبق الشركة معايير التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي هي تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد:

معايير التقارير المالية الدولية	يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معايير التقارير المالية الدولية رقم 16 /الإجارات	1 يناير 2019
التعديلات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية 2015-2017 بتعديل معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 /إندماج الأعمال ومعايير التقارير المالية الدولية رقم 11 /الترتيبات المشتركة والمعايير المحاسبية الدولي رقم 12 ضرائب الدخل والمعايير المحاسبية الدولي رقم 23 تكاليف الاقتراض.	1 يناير 2019
معايير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 23 عدم اليقين بشأن معالجات ضريبة الدخل	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار المحاسبية الدولي رقم 9 /الأدوات المالية المتعلقة بمميزات الدفع المسبق بتعويض سالب	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار المحاسبية الدولي رقم 19 منافع الموظفين المتعلقة بتعديل خطة المنافع المحددة أو توقفها أو تسويتها	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار المحاسبية الدولي رقم 28 /الاستثمارات في شركات شقيقة والمشاريع المشتركة المتعلقة بالمصالح طويلة الأجل في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة	1 يناير 2019
تعديلات على الإشارات إلى إطار عمل مبادئ معايير التقارير المالية الدولية – التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية أرقام 2 و 3 و 6 و 14 ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 1 و 8 و 34 و 37 و 38 ومعايير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية أرقام 12 و 19 و 20 و 22 ومعايير لجنة تفسيرات المعايير الدولية رقم 32 لتحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارة إلى والإقتباس من إطار العمل أو لتحديد إشارتهم إلى نسخة مختلفة من إطار العمل.	1 يناير 2019
تعديلات على معايير التقارير المالية الدولية رقم 3 /إندماج الأعمال المتعلقة بتعريف الأعمال.	1 يناير 2020
تعديلات على معايير المحاسبة الدولية أرقام 1 و 8 المتعلقة بتعريف المواد.	1 يناير 2020
معايير التقارير المالية الدولية رقم 17 عقود التأمين	1 يناير 2021
تعديلات على معايير التقارير المالية الدولية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعايير المحاسبية الدولي رقم 28 الاستثمارات في شركات شقيقة ومشاريع مشتركة (2011) والمتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات والمستثمرين في الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك.	تم تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. التطبيق مسموح به.

لا يتوقع أعضاء مجلس الإدارة أن يكون لتطبيق المعايير المذكورة أعلاه تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للشركة في فترات مستقبلية ، عدا ما هو مبين أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

3.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

معايير التقارير المالية الدولية رقم 16 عقود الإيجار

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ نموذج محاسبة إيجار واحد على الميزانية العمومية للمستأجرين. يعترف المستأجر بأحد أصول حق الاستخدام (ROU) التي تمثل حقه في استخدام الأصل الأساسي والتزام الإيجار الذي يمثل التزامه بدفع الإيجار. هناك إعفاءات اختيارية لإيجارات قصيرة الأجل وتأجير سلع منخفضة القيمة. تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي ، أي أن المؤجرين يواصلون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. يستبدل معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 إرشادات الإيجار القائمة ، بما في ذلك المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار" ، يحدد معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار ، ومعيار لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم 15 الإيجارات التشغيلية – الحوافز ومعيار لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم 27 تقييم موضوع التعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً للإيجار.

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر. تقوم الشركة حالياً بتقييم التأثير المحتمل للمعايير الدولية للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية.

معايير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 23 عدم اليقين بمعالجات ضريبة الدخل

يحدد معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 23 كيفية احتساب المركز الضريبي عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معاملات ضريبة الدخل. يتطلب التفسير من الكيان ما يلي:

- تحديد ما إذا كانت المراكز الضريبية غير المؤكدة يتم تقييمها بشكل منفصل أو كمجموعة.
- تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تقبل سلطة ضريبية معاملة ضريبية غير مؤكدة مستخدمة ، أو مقترح استخدامها ، من قبل كيان في ملفات ضريبة الدخل الخاصة به:
- إذا كان الرد بالإيجاب ، فيجب أن تحدد المنشأة مركزها الضريبي المحاسبي باستمرار مع المعاملة الضريبية المستخدمة أو المزمع استخدامها عند تقديم ضريبة الدخل الخاصة بها.
- إذا كان الرد بالنفي ، فيجب أن تعكس المنشأة تأثير عدم اليقين عند احتساب المركز الضريبي الخاص بها.

يسري التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يمكن للكيانات أن تطبق التفسير بأثر رجعي أو بأثر رجعي معدل دون تعديل أرقام المقارنة بأثر رجعي أو مستقبلي.

لا يتوقع أعضاء مجلس إدارة الشركة أن يكون لتطبيق التعديلات في المستقبل تأثيراً على البيانات المالية للشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

2 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

3.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة تحت الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 المتعلقة بتعريف المواد

يوضح التعديل على تعريف المواد (التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8) تعريف "المواد" وموائمة التعريف المستخدم مع إطار المفاهيم والمعايير.

لا يتوقع أعضاء مجلس إدارة الشركة أن يكون لتطبيق التعديلات في المستقبل تأثيراً على البيانات المالية للشركة.

يضع معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 منهجاً شاملاً لتحديد قيمة وتوقيت إدراج الإيرادات. وهو يستبدل المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 الإيرادات والمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 عقود الإنشاءات والتفسيرات ذات الصلة. يقدم معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 منهجاً مكوناً من 5 خطوات لإدراج الإيرادات. بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 ، تدرج الإيرادات عندما تتحقق سيطرة العميل على البضائع أو الخدمات. تحديد توقيت تحويل السيطرة – في فترة زمنية أو على مدى فترة زمنية – يتطلب إجتهاادات محاسبية. بالنسبة للعقود التي حدد بأنها ضمن نطاق إدراج الإيرادات ، يجب على الشركة أن تطبق النموذج المكون من 5 خطوات لتحديد متى يتم إدراج الإيرادات وما هي قيمتها.

أجرت الشركة تقييماً عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 وإستنتجت بأن مصدر الإيرادات الرئيسي هو إيرادات الفوائد ، والتي لا تقع في إطار معيار التقارير المالية الدولية رقم 15. مصدر الإيرادات الآخر هو أتعاب ورسوم التوثيق ، والتي لا يوجد لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة ، نتيجة لتطبيق المعايير الجديدة لإدراج الإيرادات خلال السنة.

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. هذه السياسات مطبقة بشكل متوافق على كافة السنوات المعروضة ما لم ينص على غير ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة من لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التابعة لمجلس معايير التقارير المالية الدولية. تتماشى البيانات المالية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة في قانون الشركات التجارية لعام 1974 ، وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أساس الأعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة والتي تدرج بالقيمة العادلة. يعرض بيان المركز المالي بترتيب تنازلي للسيولة ، حيث أن هذا العرض أكثر ملائمة لعمليات الشركة.

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتماشى مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. استخدمت الإدارة أحكامها وقامت بعمل تقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. الأجزاء التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيدات ، أو الأجزاء التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للبيانات المالية مبينة في إيضاح 4.

مركبات ومعدات

تدرج بنود المركبات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتم رسملة المصاريف اللاحقة فقط إذا زادت من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في بند المركبات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في الأرباح أو الخسائر كمصروف عند تكبدها.

يحتسب إستهلاك الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت من أجل تخصيص تكلفتها إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

السنوات

4

سيارات

5 - 4

أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية

3

أصول تقنية المعلومات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول ، ويتم تعديلها إذا كان ذلك ملائماً ، بتاريخ كل تقرير. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة المقدرة استردادها عن ذلك الأصل تخفض قيمته فوراً إلى القيمة المتوقعة استردادها. أرباح وخسائر استبعادات المركبات والمعدات تحدد عن طريق مقارنة المتحصلات والقيم الدفترية ومن ثم يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة. عندما تصبح جاهزة ، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة المركبات والمعدات المناسب وتستهلك وفقاً لسياسات الشركة.

السياسات المحاسبية المطبقة للأدوات المالية بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9

السياسات المحاسبية بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 المطبقة في أو بعد 1 يناير 2018 على أرقام السنة الحالية للأدوات المالية مبينة أدناه.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**الأصول المالية**

عند الإدراج المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي: بالقيمة العادلة ، بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلاً من الشرطين التاليين ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة ، تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط إذا استوفت الشروط التالية ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى تحقيق التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي التي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

عند الإدراج المبدئي لأداة حقوق الملكية التي لم يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة ، يمكن أن تختار الشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً للإستثمار. تقاس جميع الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، وعند الإدراج المبدئي ، يمكن للشركة أن تصنف ، بشكل غير قابل للإلغاء ، الأصل المالي الذي يتوافق مع المتطلبات التي يجب قياسها بالتكلفة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، إذا أدى ذلك إلى التخلص من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

في الفترة الحالية والفترة السابقة ، تم تصنيف الإلتزامات المالية كإلتزامات مالية أخرى وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، بإستثناء:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يطبق التصنيف على المشتقات والإلتزامات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الإدراج المبدئي. الأرباح والخسائر من الإلتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى تعرض بشكل جزئي في الإيرادات الشاملة الأخرى (قيمة التغير في القيمة العادلة للإلتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام لذلك الإلتزام ، والمحدد بالمبلغ الغير منسوب إلى التغيرات في أوضاع السوق المنشئة لمخاطر السوق) وجزئياً في الأرباح أو الخسائر (القيمة المتبقية للتغير في القيمة العادلة للإلتزام). يكون ذلك ما لم يكون عمل ذلك العرض عدم تطابق محاسبي ، حيث يتم في هذه الحالة عرض الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام للإلتزام في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية (تابع)

- الإلتزامات المالية الناشئة من تحويل الأصول المالية الغير مؤهلة للإلغاء التصنيف أو عند الإستمرار في تطبيق منهج الإشتراك. إذا كان تحويل الأصول المالية لا يؤهل للإلغاء الإدراج ، يدرج الإلتزام المالي بالمقابل المستلم عن التحويل؛ و
- عقود الضمانات المالية والإلتزامات القرض.

إلغاء إدراج الإلتزامات المالية

يتم إلغاء إدراج الإلتزام المالي عندما يلغى (أي عند إلغاء الإلتزام المحدد في العقد أو يلغى).

تقييم نموذج العمل

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج العمل الذي يتم من خلاله الإحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة ، لأن ذلك يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة العمل والمعلومات المقدمة إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً. على وجه الخصوص ، ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على جني إيرادات فوائد تعاقدية ، الإحتفاظ بمعدل محدد ، مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الإلتزامات التي تمول تلك الأصول أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحافظ وإبلاغ إدارة الشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال ، ما إذا كان التعويض مستنداً إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل ، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الشركة المعلن لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة ، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها ليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط لسداد أصل المبلغ والفوائد**

لأغراض هذا التقييم ، يُعرّف مصطلح "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصول المالية عند الإدراج المبدئي. يُعرّف مصطلح "الفائدة" بأنه المقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المصاحبة لأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر الإقراض الرئيسية الأخرى والتكاليف (أي: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، إلى جانب هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد ، تنظر الشركة في الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط.

عند إجراء التقييم ، تضع الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي قد تغير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية;
- الميزات الإيجابية;
- المدفوعات مقدماً وشروط التمديد;
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل: ترتيبات عدم الرجوع إلى الأصل); و
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود (مثل: إعادة التحديد الدوري لمعدلات الفائدة).

**إعادة التصنيف**

إذا تغير نموذج العمل الذي يحتفظ الصندوق بالأصول المالية ضمنه ، تتم إعادة تصنيف الأصول المالية. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة ، بأثر مستقبلي منذ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى التي تلي التغير في نموذج العمل والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للصندوق. خلال الفترة الحالية ، وفترة المحاسبة السابقة ، لم يوجد تغير في نموذج العمل الذي تحتفظ الشركة بموجبه بالأصول المالية ، لذا لم يتم إعادة تصنيف.

**إلغاء الإدراج**

أي أرباح/خسائر متراكمة مدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى بالنسبة للإستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ، لا تدرج في حساب الأرباح أو الخسائر عند إدراج تلك الأوراق المالية.

**قياس الأصول والالتزامات المالية**

**الإستثمار في الأوراق المالية**

يقاس الإستثمار في الأوراق المالية بـ:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة ، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة ، ولاحقاً بقيمتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- إستثمارات الأوراق المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، حيث تكون بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات مباشرة في الأرباح أو الخسائر; و
- الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

قياس الأصول والإلتزامات المالية (تابع)

الإستثمار في الأوراق المالية (تابع)

تختار الشركة أن تعرض في الإيرادات الشاملة الأخرى التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في الأوراق المالية الغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم الإختيار على أساس كل أداة على حده عند الإدراج المبدئي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم أبداً إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إدراج إنخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. تدرج توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت تمثل بوضوح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار ، في هذه الحالة يتم إدراجها في الإيرادات الشاملة الأخرى. الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى تُحوّل إلى الأرباح المحتجزة عند إستبعاد الإستثمار.

الإلتزامات

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يُدرج الصندوق مخصص خسارة بالنسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية الغير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الودائع والأرصدة لدى البنك.
- الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى.
- إستثمارات الأوراق المالية المدينة المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- أصول مالية أخرى.
- عقود الضمانات المالية.

لم يتم إدراج خسارة إنخفاض في القيمة من الإستثمارات في الأسهم.

بإستثناء الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة والتي تم شراؤها أو إنشاؤها ، ينبغي قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتي تنشأ من أحداث تعثر محتملة في الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (يشار إليها بالمرحلة 1)؛ أو
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يكون مخصص الخسارة للخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة مطلوباً لأداة مالية إذا كانت مخاطر الإئتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية ، يتم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح للقيمة الحالية لخسائر الإئتمان. يتم قياسها بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق إستلامها والناشئة من عدد من السيناريوهات الإقتصادية المستقبلية المرجحة ، والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

- **التزامات القرض غير المسحوب:** هي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى الشركة إذا تم سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها.
  - **عقود الضمان المالي:** هي الدفعات المالية التي يتوقع ان تعوض حامل العقد مطروحا منها أي مبالغ تتوقع الشركة إستلامها من حامل العقد والمدين أو أي طرف آخر.
- تقوم الشركة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي ، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تحمل خصائص مخاطر إقتصادية متماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي.

العمر الإنتاجي المتوقع

بالنسبة للأدوات في المرحلتين 2 و 3 ، يعكس مخصص الخسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المتوقع للأداة. بالنسبة لأغلب الأدوات ، فإن العمر الإنتاجي مقيد بالعمر التعاقدي المتبقي. الإستثناء هو لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) الأداة التي تحتوي عللا كلاً من قرض وعنصر إلتزام غير مسحوب ، (ب) الإلتزام التعاقدي لطلب إعادة سداد وإلغاء عنصر إلتزام السحب و (ج) التعرض لخسائر الإئتمان غير مقيد بفترة الإخطار التعاقدي. بالنسبة للمنتجات التي تقع في نطاق هذا الإستثناء ، يمكن أن يتجاوز العمر المتوقع فترة العقد المتبقية وهي الفترة التي لا يكون فيها التعرض للمخاطر مخففاً بإجراءات إدارة مخاطر الإئتمان العادية الخاصة بالشركة. تختلف هذه الفترة وفقاً للمنتج وفئة المخاطر وتقدر بناء على الخبرة التاريخية للتعرض لمخاطر مماثلة والنظر في إتخاذ إجراءات لإدارة مخاطر الإئتمان كجزء من المراجعة الدورية لمخاطر الإئتمان. إن تحديد الأداة التي تقع في نطاق هذا الإستثناء وتقدير العمر المتبقي الملائم يستند على الخبرة التاريخية ومخاطر الإئتمان المخففة هي ممارسة تتطلب إجراء إجتهاادات محاسبية.

الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يكون الأصل المالي "ذو قيمة إئتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الأصل المالي ذو القيمة الإئتمانية المنخفضة بأنه في المرحلة 3 للأصول.

تتضمن الأدلة على إنخفاض القيمة الإئتمانية للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر.
- الإخلال بالعقد مثل التعثر أو وقوع حدث مستحقات سابقة.
- إختفاء سوق نشط لأوراق مالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الإئتمانية المتكبدة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

قد لا يمكن تحديد وقوع حدث فردي ، ويمكن للتأثير المجمع لعدة أحداث أن يتسبب في أن يصبح الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية منخفضة. تقيم الشركة ما إذا كانت أداة الدين التي تقاس بها الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد إنخفضت قيمته الائتمانية في تاريخ التقرير. لتقييم ما إذا كانت أداة الدين السيادية والتجارية قد إنخفضت قيمتها الائتمانية ، تضع الشركة في الاعتبار عدة عوامل مثل توقيت سداد الشرائح ومعدلات الائتمان والالتزام المقترض بالسداد.

يعتبر الدين بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عندما يتم منح إمتياز إلى المقترض نتيجة لتدهور الأوضاع المادية للمقترض ، إلا إذا وجد دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز إنخفضت مخاطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على إنخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يكون فيها الإمتياز متوقعا وليس ممنوحا بشكل فعلي ، يعتبر الأصل بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عند وجود دليل ملحوظ على إنخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك إستيفاء تعريف التعثر. يتضمن تعريف التعثر (أنظر ادناه) مؤشرات إحتمال عدم السداد والتوقف عن السداد إذا تجاوزت فترة إستحقاق المبلغ 90 يوماً أو أكثر. مع ذلك ، الحالات التي يكون فيها إنخفاض القيمة ليس مدرجا للأصول لما يزيد عن 90 يوماً ، تكون مؤيدة بمعلومات معقولة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ، سوف تقيس الشركة مخصص الخسارة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة بدلاً من فترة 12 شهراً. السياسة المحاسبية للشركة هي عدم إستخدام التوقع العملي بأن الأصول المالية ذات مخاطر إئتمان "منخفضة" في تاريخ التقرير تعتبر بأنه ليس لديها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك ، تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد إرتفعت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي ، تقارن الشركة مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية في تاريخ التقرير بناء على فترة الإستحقاق المتبقية للأداة مع مخاطر التعثر التي تحدث والتي كانت متوقعة لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عند إدراج الأداة المالية لأول مرة. لإجراء هذا التقييم ، تضع الشركة في الإعتبار معلومات كمية ونوعية تعتبر معقولة ومؤيدة ، متضمنة الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية دون جهد أو تكلفة ، بناء على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

هناك عدة سيناريوهات إقتصادية تشكل أساساً لتحديد التعثر المحتمل عند الإدراج المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يؤدي سيناريو إقتصادي مختلف إلى تعثر محتمل مختلف. إذا كان ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة التي تشكل أساساً للمتوسط المرجح للتعثر المحتمل المستخدم في تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد إرتفعت بصورة جوهرية.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تتضمن المعلومات المستقبلية عوامل مستقبلية لمؤشرات الإقتصادي الكلي التي يتم الحصول عليها من إرشادات تنظيمية وتقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الإقتصاديين وجهات حكومية ومؤسسات أخرى مماثلة ، إلى جانب الوضع في الإعتبار لمصادر داخلية وخارجية للمعلومات حول التوقعات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة للبيع بالتجزئة ، تتضمن معلومات التمويل المستقبلية نفس التوقعات الإقتصادية مثل التمويل التجاري مع توقعات إضافية لمؤشرات الإقتصاد المحلي.

تخصص الشركة أطرافها المقابلة لسمتوى مخاطر إئتمان داخلية إعتماًداً على جودتهم الإئتمانية. تضع الشركة في الإعتبار مخاطر الإئتمان عند إدراج الأصل وما إذا كانت هناك زيادة جوهرية به بشكل مستمر على مدى كل فترة تقرير. كما تضع في الإعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية مؤيدة. يتم تضمين المؤشرات التالية بشكل خاص:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- التصنيف الإئتماني الخارجي (كلما كان متاحاً).
- التأثير العكسي الفعلي أو المتوقع في العمل التجاري والأوضاع المالية أو الإقتصادية التي يتوقع أن تنسب في تغير جوهرى في إمكانية وفاء العميل بالتزاماته.
- التغيرات الجوهرية الفعلية او المتوقعة في نتائج التشغيل الخاصة بالعمل.
- التغيرات الجوهرية في الأداء المتوقع وسلوك العميل ، بما في ذلك التغيرات في موقف مدفوعات عملاء الشركة والتغيرات في النتائج الإفتتاحية للعميل؛ و
- معلومات الإقتصاد الكلي: في نماذجها ، تعتمد الشركة على نطاق واسع من المعلومات المستقبلية كمدخلات الإقتصاد إلى جانب تحولاتها. قد لا تحتوي المدخلات والنماذج المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية على كافة خصائص السوق في نهاية تاريخ البيانات المالية. من أجل إظهار ذلك ، يتم عمل تعديلات كمية كتعديلات مؤقتة بإستخدام إجتهد خبير إئتماني.
- بغض النظر عن التحليل أعلاه ، يتم إفتراض الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان إذا زادت مستحقات العميل عن 30 يوماً لإجراء مدفوعات تعاقدية.
- تظهر العوامل النوعية التي تشير إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان مبينة في نماذج التعثر المحتمل بشكل دوري.

مع ذلك ، تظل الشركة تضع في الإعتبار بشكل منفصل بعض العوامل الكمية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل جوهرى. بالنسبة للتمويل التجاري ، يتم التركيز على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بمجرد وجود شكوك حول تدهور الملاءة الإئتمانية لطرف مقابل محدد.

بالنسبة لتمويل التجزئة ، عندما تزيد فترة مستحقات أصل ما عن 30 يوماً ، تعتبر الشركة بأن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان ويتم وضع الأصل في المرحلة 2 من نموذج إنخفاض القيمة ، أي: قياس مخصص الخسارة كخسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

أصول مالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة تم شراؤها أو إنشاؤها  
الأصول المالية ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة التي تم شراؤها أو إنشاؤها تعامل بشكل مختلف  
نظراً لأن الأصل ذو قيمة إئتمانية منخفضة منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لتلك الأصول ، تدرج  
الشركة جميع التغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة منذ الإدراج المبدئي كمخصص  
خسارة مع إدراج أي تغيرات في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المعاد هيكلتها أو المعدلة

إذا تمت إعادة التفاوض أو تعديل شروط الأصل المالي أو تم إستبدال أصل مالي قائم بآخر جديد  
نتيجة لصعوبات مالية تواجه المقترض ، يتم عندها إجراء تقدير حول ما إذا كان ينبغي إلغاء إدراج  
الأصل المالي وتقاس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء الأصل القائم ، يتم إدراج التدفقات النقدية  
المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في احتساب النقص النقدي من الأصل القائم.

إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سوف ينتج عنها إلغاء إدراج الأصل القائم ، يتم معاملة القيمة  
العادلة للأصل الجديد كندفق نقدي نهائي من الأصل المالي القائم عند إلغاء إدراجه. يتم تضمين  
هذا المبلغ في احتساب النقص النقدي من الأصل المالي القائم. يتم خصم النقص النقدي من التاريخ  
المتوقع لإلغاء الإدراج في تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الشطب

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يوجد توقع معقول للتحصيل ، مثل إخفاق المدين في الإشتراك  
في خطة السداد مع الشركة. عندما يتم شطب القروض أو المديونيات ، تستمر الشركة في نشاط  
الإنفاذ لمحاولة تحصيل المستحقات. عندما يتم التحصيل ، يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن  
الخسارة التي تكبدها نتيجة لإخفاق مدين ما في سداد المبالغ عند إستحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

يتم مبدئياً قياس عقود الضمانات المالية التي تصدرها الشركة بقيمتها العادلة ، وإذا لم تكن مصنفة  
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولم تنشأ من تحويل الأصل المالي ، فتقاس لاحقاً  
بالقيمة الأكبر من بين:

- قيمة مخصص الخسارة المحدد وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9؛ و
- المبلغ المدرج مبدئياً مطروحاً منه ، وفقاً لما يكون ملائماً ، المبلغ المتراكم للدخل المدرج وفقاً  
لسياسات الشركة الخاصة بإدراج الإيرادات.

لم تقم الشركة بتصنيف أي عقود ضمانات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

السياسات المحاسبية للأدوات المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

السياسات المحاسبية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المطبقة قبل 1 يناير 2018 لأرقام المقارنة للأدوات المالية مبينة أدناه:

الأصول المالية

تدرج الشركة مبدئياً القروض والذمم المدينة والودائع في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم إدراج جميع الأصول المالية الأخرى مبدئياً في تاريخ المتاجرة ، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة جزءاً من الشروط التعاقدية للأداة.

تلغي الشركة إدراج الأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول ، أو عندما تحول الحقوق في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية من الأصول المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر الجوهرية وعوائد ملكية الأصول المالية. أي مصالح في الأصول المالية التي تم تحويلها والتي أنشأتها أو إحتفظت بها الشركة ، تدرج كأصل أو إلزام منفصل. تصنف الشركة الأصول المالية غير المشتقة إلى الفئات التالية: قروض و ذمم مدينة وأصول مالية متاحة للبيع.

قروض و ذمم مدينة

القروض والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. تدرج تلك الأصول مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها أي تكاليف يمكن نسبها مباشرة إلى المعاملة.

إلحاقاً إلى الإدراج المبدئي ، تقاس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة بغستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ، مطروحاً منه أي خسائر إنخفاض في القيمة متراكمة. تتكون القروض والذمم المدينة من صافي الإستثمار في مديونيات التمويل وأرصدة مدينة أخرى والوديعة النظامية والنقد والأرصدة لدى البنوك.

أصول مالية متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع تشمل الأسهم وسندات الدين. إستثمارات الأسهم المصنفة على أنها متاحة للبيع هي تلك التي لا تصنف على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي ينوى الإحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها إستجابة لاحتياجات السيولة أو إستجابة للتغيرات في ظروف السوق.

تدرج الأصول المالية المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة متضمنة تكاليف المعاملة. تدرج هذه الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة ، إلا في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق ، عندها تقاس هذه الأصول المالية بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض في القيمة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع في الإيرادات الشاملة الأخرى "كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة". الفوائد المحققة خلال الإحتفاظ بالأصول المالية المتاحة للبيع يتم التقرير عنها كإيرادات فوائد بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. توزيعات الأرباح المحققة خلال الإحتفاظ بالأصول المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر عندما ينشأ الحق في إستلام الدفعات.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية (تابع)

ترتكز القيم العادلة للاستثمارات المدرجة على أسعار الشراء الحالية. إذا لم تكن السوق لأصل مالي نشطة (وكذلك بالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة) ، تحدد الشركة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. وتتضمن هذه الأساليب استخدام المعاملات العادية الحديثة والرجوع إلى أدوات أخرى تكون متشابهة أساساً وإلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة والاستخدام الأقصى لمدخلات السوق والاعتماد بأقل ما يمكن على مدخلات محددة. عند إلغاء الإدراج أو انخفاض قيمة الأرباح أو الخسائر المتراكمة والمقرر عنها سابقاً "كتغييرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ، فإنه يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر للسنة.

إلغاء إدراج الأصول المالية

يلغى إدراج الأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- ينتهي الحق في إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تقوم الشركة بتحويل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمّلت التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهري إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "تمرير من خلال"؛ و
- في حالة أي من (1) إذا ما قامت الشركة بتحويل جوهري لكافة المخاطر وعوائد الملكية، أو (2) لم تقم الشركة بتحويل كما لم تحتفظ بصورة جوهرية بكافة المخاطر وعوائد ملكية الأصول ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصول أو جزءاً من الأصول.

انخفاض قيمة أصل مالي

أصول مدرجة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية ويتم تكبد خسارة الانخفاض بالقيمة إذا، فقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج المبدئي للأصل ("حدث خسارة") ويوجد لحدث الخسارة ذاك (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية بيانات قابلة للملاحظة والتي ترد إلى عناية الشركة حول أحداث الخسارة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض.
- مخالفة العقد ، مثل العجز عن أو التأخر في دفع الإيجار.
- منح الشركة تنازلاً للمقترضين ، لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بصعوبة مالية لدى المقترض ، والتي في غيابها لا ينظر المقترض بموضوع ذلك التنازل.
- أن يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ الإدراج المبدئي لتلك الأصول ، بالرغم من عدم إمكانية ربط الانخفاض بعد بأصول فردية ضمن المجموعة، متضمنة تغييرات عكسية في موقف السداد للمقترض بالمجموعة أو ظروف اقتصادية وطنية أو محلية تتزامن مع عجز الدفع بأصول الشركة.

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

### 3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### انخفاض قيمة أصل مالي (تابع)

تقوم الشركة أولاً بتقييم فيما إذا وجد دليل موضوعي منفرداً على انخفاض قيمة أصول مالية يكون جوهرياً بحد ذاته ، منفرداً أو مجتمعاً لأصول مالية لا يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته. إذا حددت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصول مالية مقيمة فردياً ، سواءً جوهرياً أو لا ، فإنها تضمن الأصول المالية في مجموعة أصول مالية لها نفس خصائص مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم انخفاض قيمتها مجتمعةً.

قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي مضمون ، تعكس التدفقات النقدية التي كان يمكن أن تنتج من إحتجازها مطروحاً منها تكاليف الحصول على وبيع الضمانات سواء كان الإحتجاز محتملاً أم لا.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة على أصول مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة ، يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) المخصومة حسب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي. تخفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام مخصص انخفاض قيمة ، ويدرج مبلغ الخسارة في الأرباح أو الخسائر.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة أصول مالية تم تقييمها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة، على أساس التدفقات النقدية التعاقدية المصاحبة للأصول وخبرة الخسارة التاريخية للشركة للأصول ذات خصائص مخاطر إئتمان متشابهة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل خبرة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية القابلة للملاحظة ، بما في ذلك إحصائيات الأقران ، لكي تعكس تأثيرات الأوضاع الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي تستند إليها خبرة الخسارة التاريخية وإزالة تأثيرات الأوضاع في الفترة التاريخية التي لا توجد حالياً.

عندما لا يكون الأصل المالي قابل للتحويل ، يتم شطبه مقابل مخصص إنخفاض القيمة ذو الصلة. يتم شطب مثل تلك الأصول المالية بعد إكمال كافة الإجراءات الضرورية وبعد تحديد مبلغ الخسارة. الاستردادات اللاحقة للمبالغ التي شطبت سابقاً يتم إدراجها ضمن "إيرادات تشغيل أخرى" في الأرباح أو الخسائر.

#### أصول مصنفة كمستحقة للبيع

تقوم الشركة في نهاية كل فترة تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية. بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كمستحقة للبيع فإن الانخفاض الجوهرى أو المطوّل في القيمة العادلة للضمان لأقل من تكلفته هو أيضاً دليل على أن الأصول انخفضت قيمتها. إذا توفرت مثل هذه الأدلة للأصول المالية المتاحة للبيع ، يتم إزالة الخسائر المتراكمة ، التي تقاس على أنها الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسارة انخفاض بالقيمة في ذلك الأصل المالي المدرج سابقاً في الأرباح أو الخسائر ، من الإيرادات الشاملة الأخرى وتدرج في الأرباح أو الخسائر. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المدرجة في بيان الدخل الشامل عن أدوات حقوق المساهمين من خلال الأرباح أو الخسائر.

في حالة أدوات الدين المصنفة كمستحقة للبيع ، يتم تقييم انخفاض القيمة بناءً على نفس المعايير كأصول مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك ، فإن المبلغ المسجل لإنخفاض القيمة هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ، ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة على ذلك الإستثمار المدرج سابقاً في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

انخفاض قيمة أصل مالي (تابع)

أصول مصنفة كمتاحة للبيع (تابع)

يستمر تكوين مخصص لإستحقاق إيرادات الفوائد المستقبلية على أساس القيمة الدفترية المخفضة للأصل ، وذلك بإستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد كجزء من إيرادات التمويل. في حال ، في سنة لاحقة ، زادت القيمة العادلة لأداة الدين ويمكن ربط الزيادة بشكل موضوعي لحدث وقع بعد إدراج خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر ، فيتم عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مديونيات تمويل الأقساط المعاد التفاوض بشأنها

يمكن أن تقوم الشركة بإعادة هيكلة القروض بناءً على طلب العميل. يمكن أن يشمل هذا تمديد ترتيبات الدفع وإبرام اتفاقية بشروط قرض جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد بأن كافة المعايير قد تم الوفاء بها وأن التسديدات المستقبلية يحتمل حدوثها. تستمر القروض بالخضوع إلى التقييم الفردي أو الجماعي لانخفاض القيمة، والمحتسب باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقرض.

إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة غير المالية عدا عن أصول الضريبة المؤجلة ، بتاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على إنخفاض القيمة. في حالة وجود أي من تلك المؤشرات ، فيتم عندها تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل.

تدرج خسارة إنخفاض القيمة إذا كانت القيمة الدفترية لأصل ما تزيد عن قيمته القابلة للإسترداد المقدرة.

القيمة القابلة للإسترداد للأصل هي قيمته عند الإستخدام وقيمه العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ، أيهما أكبر. لتقييم القيمة عند الإستخدام ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة للأصل.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تدرج الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه الارتباط بعقد الأداة المالية المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. يعتمد أسلوب إدراج الربح أو الخسارة الناتجة حول ما إذا كانت الأدوات المشتقة مصنفة كأداة تحوط ، وإذا كانت كذلك ، طبيعة البند الذي تم التحوط منه. تحدد الشركة أدواتها المشتقة المتعلقة بمبادلات معدل الفائدة على أنها تحوط التدفق النقدي لتغطية تقلبات معدل الفائدة المتغير على اقتراضات طويلة الأجل في حال إستيفاء معايير التحوط.

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

### 3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تابع)

تدرج النسبة الفاعلة لتغييرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة على أنها تغطيات التدفق النقدي في الإيرادات الشاملة الأخرى. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقين بالنسبة غير الفاعلة مباشرة في الأرباح أو الخسائر. تدرج المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين من خلال الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها أدوات التحوط على الأرباح أو الخسائر. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقة بالنسبة الفاعلة لأدوات التحوط في الأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات الفوائد. عندما تنتهي صلاحية أداة من أدوات التحوط أو يتم بيعها أو عندما لا تقي أداة التحوط بمعايير محاسبة التحوط ، فإن أي ربح متراكم أو خسارة متراكمة في حقوق المساهمين في ذلك الوقت تدرج مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية المشتقة مباشرة في الأرباح أو الخسائر ضمن "إيرادات تشغيل أخرى".

#### نقد وما يماثل النقد

يتضمن النقد وما يماثل النقد نقدية بالصندوق وودائع لدى بنوك واستثمارات أخرى عالية السيولة وقصيرة الأجل بفترة استحقاق أصلية لثلاث أشهر أو أقل وسحب على المكشوف من بنوك.

#### اقتراضات

تدرج الإقتراضات والتي تتضمن ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل ، مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة. تدرج الاقتراضات لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، ويدرّج أي فرق بين المتحصلات (بالصافي من تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في الأرباح أو الخسائر على مدار فترة الاقتراضات باستخدام طريقة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

#### مكافأة نهاية الخدمة ومستحقات الإجازة للموظفين

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالشركة في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج مستحقات الإجازة السنوية عند استحقاقها للموظفين ويكون استحقاقاً للالتزام المقدر للإجازة السنوية مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير. تدرج هذه المستحقات في الالتزامات المتداولة ، في حين يتم الإفصاح عن تلك التي تتعلق بمكافآت نهاية الخدمة كإلتزام غير متداول.

تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة بالنسبة للموظفين العمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية لعام 1991، كمصروف في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

#### إلتزامات أخرى

تدرج الإلتزامات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج الإلتزامات للمبالغ الواجب سدادها مستقبلاً مقابل البضائع والخدمات المستلمة سواء أصدرت عنها فواتير للشركة أم لم تصدر.

#### المخصصات

تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة إلتزام حالي (قانوني أو إستدلالي) ينشأ من حدث سابق ، ويكون من المحتمل وبالإمكان قياس تكاليف تسوية الإلتزام بصورة موثوق منها.

#### توزيعات الأرباح

تدرج توزيعات الأرباح لمساهمي الشركة كإلتزام في البيانات المالية في الفترة التي تعتمد فيها توزيعات الأرباح من جانب مساهمي الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**تحقق الإيرادات**

أدرجت الأصول المملوكة للشركة والتي تخضع للتأجير التمويلي في البيانات المالية على أنها "صافي استثمارات في مديونيات تمويلية" بمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المباشرة المبدئية ، مخصومة بإستخدام معدل الفائدة المضمن في الإيجار ، والفرق بين إجمالي مستحقات عقد الإيجار وتكلفة الأصول المؤجرة بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المبدئية ، كإيرادات تأجير تمويلي غير محققة. تتضمن التكاليف المباشرة المبدئية ، مبالغ تزيد تدريجياً ومنسوبة مباشرة إلى التفاوض وترتيب الإيجار. لا تتضمن تلك التكاليف المصاريف العمومية مثل تلك المتكبدة من جانب فريق المبيعات والتسويق.

الإيرادات من التأجير التمويلي تمثل إجمالي الإيرادات من التأجير التمويلي التي يتم تخصيصها لفترة الإيجار بإستخدام طريقة صافي الإستثمار ، والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

تدرج إيرادات التأجير التمويلي في الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم بالتحديد المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصل أو الإلتزام المالي إلى القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي. ويتم وضع معدل الفائدة الفعلي عند الإدراج المبدئي للأصل أو الإلتزام المالي ولا يتم تغييره بعد ذلك.

تدرج فوائد مديونيات خصم الديون التجارية ورأس المال العامل بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على مدى فترة الإتفاقية.

الفائدة على القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها لا تدرج في الدخل ويتم تحويلها إلى حساب احتياطي. يتم عكس قيدها من حساب الإحتياطي إلى حساب الإيرادات عند إستلامها نقداً.

تدرج فوائد التأخير ورسوم إنهاء ترتيبات الإيجار والتأمين ورسوم التشغيل الأخرى عند تحققها.

يتم إحتساب إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام توزيعات الأرباح.

**ربحية السهم الواحد**

تقوم الشركة بعرض بيانات ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد ربحية السهم الواحد المخفضة بتعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

**التقارير المالية لقطاعات الأعمال**

قطاعات الأعمال هي إحدى مكونات الشركة التي تشترك في أنشطة الأعمال والتي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات وتكبد خسائر ، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بعمليات مع أي من مكونات الشركة الأخرى ، وتتم مراجعة نتائج عملياتها بشكل منتظم بواسطة مسؤول اتخاذ القرارات التشغيلية ، من أجل إتخاذ قرارات حول تخصيص مصادر القطاع وتقييم أدائه ، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة. نتائج القطاع التي يتم التقرير عنها إلى مسؤول إتخاذ القرارات التشغيلية تتضمن بنود منسوبة مباشرة إلى القطاع إلى جانب تلك التي يمكن تخصيصها بشكل معقول.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

التقارير المالية لقطاعات الأعمال (تابع)

تعمل الشركة في أنشطة التأجير ، وتمارس جميعها في سلطنة عمان. على الرغم من أن لدى الشركة عملاء تجزئة وعملاء تجاريون ، محفظة الإيجار بالكامل تدار داخلياً كوحدة عمل واحدة. تمويل وتكاليف الشركة هي عامة ، وليست مخصصة بين هاتين المحفظتين.

معاملات بعملات أجنبية

العملة التنفيذية و عملة العرض

تعرض البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام الريال العُماني وهو العملة التنفيذية للشركة وأيضاً بالدولار الأمريكي لأغراض توضيحية فقط. تم تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي والمعروضة في هذه البيانات المالية من الريال العُماني باستخدام معدل صرف قدره 0.385 لكل دولار أمريكي. كافة المعلومات المالية المعروضة بالريال العُماني والدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف ، ما لم ينض على غير ذلك.

المعاملات والأرصدة

المعاملات بالعملات الأجنبية تحول قيمتها إلى العملة التنفيذية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. تدرج أرباح وخسائر صرف العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن الصرف وفقاً لمعدلات الصرف بنهاية السنة للأصول والإلتزامات النقدية المنفذة بعملات أجنبية في الأرباح أو الخسائر.

مصروفات الفوائد

تدرج مصروفات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الضريبة

تشتمل الضريبة على أرباح أو خسائر السنة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إثبات ضريبة الدخل في ابيان لأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى فيما عدا القدر الذي تتعلق فيه ببند يتم اثباتها بشكل مباشر في حقوق المساهمين ، عندها يتم إثباتها في حقوق المساهمين.

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة دفعها على الربح الخاضع للضريبة للسنة ، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المتوقع تطبيقها في تاريخ التقرير ، وأية تعديلات أخرى على الضريبة المستحقة الدفع عن سنوات سابقة.

يتم إحتساب الضريبة المؤجلة على جميع الفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند إحتساب مبلغ الضريبة المؤجلة على النسق المتوقع لتحقيق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو التي ستطبق بشكل واسع في تاريخ التقرير.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط بالمقدار الذي تتوافر معه أرباح ضريبية مستقبلية يمكن إستغلال الأصل في مقابلها. يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة بالقدر الذي لا يمكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**مكافآت أعضاء مجلس الإدارة**

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة محكومة كما هو وارد في قانون الشركات التجارية والقواعد التي حددتها الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي للشركة.

تعتمد الجمعية العامة السنوية مكافآت وأتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة ولجانته الفرعية وفقاً للمادة 106 من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 ، وتعديلاته شريطة ألا تتجاوز تلك الأتعاب 5% من صافي الربح السنوي بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري وتوزيع التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة على ألا تتجاوز تلك الأتعاب مبلغ 200.000 ريال عماني. ويجب ألا تتجاوز أتعاب حضور الجلسات لكل عضو مبلغ 10.000 ريال عماني في السنة الواحدة.

**المقاصة**

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة ، وتعترم الشركة إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في نفس الوقت.

**ضمانات مالية**

ضمن سياق الأعمال الإعتيادية ، تقوم الشركة بإصدار ضمانات مالية إلى البنوك نيابة عن عملائها وتدرج في البيانات المالية للشركة كـ "إلتزامات عرضية" إلى أن يتم إلغاؤها أو إنتهاء مدتها. في حال طلب البنك للضمان ، تدفع الشركة قيمة الضمان وتقوم بإستقطاعها من حساب العميل ، الذي يشكل جزءاً من رصيد مديونية الأصل.

**إلتزامات**

الإلتزامات بالنسبة لعقود الصرف الآجلة مبينة في هذه البيانات المالية بالمعدلات التعاقدية. الإلتزامات الإيجار مبينة بالقيم المتعاقد عليها في نهاية السنة.

4 - **التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة**

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. تركز التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى والتي تعتقد الشركة أنها معقولة حسب الظروف والتي تشكل نتائجها أساس إجراء الاجتهادات حول القيم الدفترية للأصول والإلتزامات الظاهرة من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم تقييم التقديرات والاجتهادات بشكل مستمر وترتكز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد أنها معقولة حسب الظروف. تمت مناقشة التقديرات والاجتهادات التي لها مخاطر جوهرية بأن تؤدي إلى تسوية مهمة على القيم الدفترية للأصول خلال الفترة المالية القادمة فيما يلي:



## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

### 4- التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

#### تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد وإختبار نموذج العمل. تحدد الشركة نموذج العمل بمستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية من أجل تحقيق هدف تجاري محدد. يتضمن هذا التقييم إجهادات محاسبية تعكس جميع الأدلة ذات الصلة بمتضمنة كيفية تقييم وقياس أداء الأصل ، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مدراء الأصول. تراقب الشركة الأصول النالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى التي تم إلغائها إدراجها قبل فترات إستحقاقها لفهم سبب إستبعادها وما إذا كان السبب يتماشى مع أهداف العمل التجاري الذي تم الإحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من تقييم الشركة المستمر لما إذا كان نموذج العمل الذي يحتفظ بالأصول المالية المتبقية ملائم ، وإذا لم يكن ملائماً ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير في تصنيف هذه الأصول.

#### الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً للأصول في المرحلة 1 أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة للأصول في المرحلة 2 أو 3. يتم ترحيل الأصل من المرحلة 2 عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي. لا يحدد معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ما يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل جوهري ، تضع الشركة في الاعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية ملائمة ومؤيدة. يتم افتراض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا لم يتم العمل بسداد المبالغ التعاقدية لما يزيد عن 30 يوماً.

#### إنشاء مجموعة أصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (أي نوع المنتج الخاص بتسهيلات التجزئة). تراقب الشركة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم مدى إستمرار تماثلها. يكون ذلك مطلوباً من أجل الحرص على أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان ، فيجب أن يكون هناك إعادة تجميع ملائمة للأصول. قد ينتج عن ذلك محافظ جديدة يتم إنشاؤها أو نقل الأصول إلى محفظة قائمة تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المتماثلة لمجموعة أصول الشركة. يكون إعادة تجميع المحافظ والانتقال بين المحافظ أكثر شيوعاً عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند وجود زيادة جوهرية في الإنخفاض) وبالتالي تحويل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أو بالعكس ، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحفظة التي يستمر قياسها وفقاً لنفس أسس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة مع تغيير مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة نظراً لتأجيل مخاطر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

### 4- التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

#### النماذج والإفتراضات المستخدمة

تستخدم الشركة عدة نماذج وإفتراضات في قياس القيمة العادلة الأصول المالية إلى جانب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق إجهادات محاسبية في تحديد النموذج الأنسب لكل نوع من أنواع الأصول ، إلى جانب تحديد الإفتراضات المستخدمة في هذه النماذج ، بما في ذلك الإفتراضات التي تتعلق بالموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

#### وضع وترجيح عدد من السيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة ، تستند على إفتراضات عن الحركة المستقبلية لموجهات الإقتصاد المختلفة وكيفية تأثيرها على بعضها البعض.

#### التعثر المحتمل

يشكل التعثر المحتمل مدخلاً رئيسياً لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. التعثر المحتمل هو تقدير احتمال التعثر على مدى فترة زمنية ، ويتضمن إحتسابه كلاً من الخبرة التاريخية والإفتراضات وتوقعات أوضاع مستقبلية.

#### الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. تستند على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض إستلامها ، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزيات الائتمان المتكاملة.

### التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة المطبقة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (مطبقة قبل 1 يناير 2018)

#### خسائر انخفاض قيمة مديونيات تمويل الأقساط

تقوم الشركة بمراجعة حسابات القروض والسلفيات الهامة فردياً بتاريخ بيان المركز المالي لتقييم سواء يجب تسجيل خسارة انخفاض قيمة القروض في بيان الدخل الشامل. يتطلب من الإدارة أن تتخذ قرار هام عند تقدير القيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك القروض وذلك عند تحديد خسارة انخفاض القيمة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تصدر الشركة أحكام حول الوضع المالي للمقترضين وصافي القيمة المحققة للضمانات. تستند هذه التقديرات على إفتراضات حول عدة عوامل كما يجوز أن تختلف النتائج الفعلية، ممّا ينتج في تغيرات مستقبلية للمخصص.

القروض والسلفيات التي تم تقييمها بشكل فردي وتبين أنه لا يجب تخفيض قيمتها وجميع القروض والسلف بشكل فردي غير جوهرية ثم تم تقييمها بشكل جماعي، في مجموعة من الأصول ذات خصائص مماثلة للمخاطر، لتحديد ما إذا كان ينبغي تكوين مخصص بسبب الأحداث المتكبدة خسائر حيث يوجد دليل موضوعي ولكن آثارها لا تزال غير واضحة. التقييم الجماعي يأخذ في الاعتبار البيانات من محفظة القروض (مثل جودة الائتمان، ومستويات المتأخرات، وإستخدام الائتمان، نسب ضمانات القروض وغيرها)، وتركيزات المخاطر والبيانات الاقتصادية (بما في ذلك مستويات البطالة ، مؤشرات أسعار العقارات وأداء كل مجموعة من مجموعات مختلفة).

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

4- التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

الضريبة المؤجلة

تدرج أصول الضريبة المؤجلة لكافة الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى مدى ما هو محتمل بأن الأرباح الخاضعة للضريبة ستكون متاحة مقابل إمكانية استخدام الخسائر. يتطلب تقديرات هامة من الإدارة من أجل تحديد قيمة أصول الضريبة المؤجلة التي يمكن إدراجها على أساس التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب إستراتيجيات التخطيط الضريبية المستقبلية.

5 - أرصدة نقدية وبنكية

2017	2018	2017	2018
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
1.852	3.996	4.811	10.380
64	37	166	96
1.916	4.033	4.977	10.476

أرصدة لدى البنوك  
نقد وشيكات بالصندوق

6 - صافي الاستثمار في مديونيات التمويل

2017	2018	2017	2018
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
127.193	148.384	330.371	385.413
(14.863)	(18.451)	(38.605)	(47.925)
112.330	129.933	291.766	337.488
46.132	50.103	119.824	130.138
158.462	180.036	411.590	467.626
(14.429)	(16.223)	(37.477)	(42.138)
(2.122)	(2.684)	(5.513)	(6.972)
141.911	161.129	368.600	418.516

إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي  
إيرادات تمويل غير محققة

صافي مديونيات أقساط التمويل  
مديونيات أنشطة خصم الديون

ناقصا: مخصص انخفاض قيمة مديونيات  
التمويل  
إيرادات تعاقدية غير مدرجة

لا تدرج الشركة الإيرادات التعاقدية وذلك للالتزام بالقواعد والأحكام والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العماني فيما يتعلق بمديونيات عقود التأجير منخفضة القيمة وخصم الديون ، والتي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 89 يوماً. كما في 31 ديسمبر 2018، مديونيات عقود التأجير التي فات موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها والتي لم تستحق عليها إيرادات تعاقدية بلغت 29.43 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار 3.84 مليون ريال عماني (2017- 20.73 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار 1.25 مليون ريال عماني).

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

6 - صافي الاستثمار في مديونيات التمويل (تابع)

حركة إيرادات التأجير غير المحققة خلال السنة كانت على النحو التالي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
16.230	14.863	42.156	38.605	في 1 يناير
7.652	12.866	19.875	33.419	إضافات خلال السنة
(9.019)	(9.278)	(23.426)	(24.099)	مدرجة خلال السنة
14.863	18.451	38.605	47.925	في 31 ديسمبر

حركة مخصص انخفاض قيمة مديونيات التمويل خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
13.280	14.429	34.493	37.477	في 1 يناير
-	(81)	-	(210)	التطبيق المبدئي لمعيار التقارير المالية الدولية
1.173	2.025	3.046	5.261	رقم 9
(24)	(150)	(62)	(390)	صافي المخصص خلال السنة
14.429	16.223	37.477	42.138	الديون المشطوبة خلال السنة
				في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2018 ، تم إنشاء محفظة بمبلغ 0.12 مليون ريال من إجمالي مديونيات التمويل منخفضة القيمة ، وذلك في مقابل الخسائر المتكبدة والتي لم يتم تحديدها في الجزء غير المتعثر من مديونيات التمويل. يتضمن الاستثمار في مديونيات التمويل مديونيات من أطراف ذات علاقة بمبلغ 3.05 مليون ريال عماني (2017- 0.097 مليون ريال عماني). راجع إيضاح 25.

حركة الإيرادات التعاقدية غير المدرجة خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1.661	2.122	4.315	5.513	في 1 يناير
461	562	1.198	1.459	صافي الاحتياطي خلال السنة
2.122	2.684	5.513	6.972	في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

7 - أصل ضريبي مؤجل

تحتسب ضرائب الدخل المؤجلة على كافة الفروق الجوهرية المؤقتة وفقاً لطريقة الالتزام باستخدام معدل الضريبة الرئيسي البالغ 15% (2017 - 15%). يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بمديونيات التأجير منخفضة القيمة. يدرج أصل الضريبة المؤجلة في بيان المركز المالي والحركة خلال السنة هي كما يلي:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
507 (199)	308 (299)	1.317 (517)	800 (777)	في 1 يناير مدرجة في الأرباح أو الشامل (إيضاح 16)
308	9	800	23	في 31 ديسمبر

8 - مركبات ومعدات

سيارات ألف ريال عماني	أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية ألف ريال عماني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني	
23	616	-	639	التكلفة
-	11	37	48	1 يناير 2017
23	627	37	680	إضافات
-	22	11	33	1 يناير 2018
23	649	48	713	إضافات
23	569	-	592	في 31 ديسمبر 2018
-	32	-	32	الاستهلاك
23	601	-	624	في 1 يناير 2017
-	23	-	23	محمل للسنة
23	624	-	647	في 1 يناير 2017
-	25	48	73	محمل للسنة
-	26	-	26	في 31 ديسمبر 2018
-	26	-	26	صافي القيمة الدفترية
-	26	-	26	في 31 ديسمبر 2018
-	26	-	26	في 31 ديسمبر 2016

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تمثل مبالغ متكبدة عن البرمجيات الجديدة للشركة.

9 - وديعة نظامية

يتطلب من الشركة الاحتفاظ بوديعة بمبلغ 250.000 ريال عماني (ما يعادل 649.351 دولار أمريكي) (2017 - 250.000 ريال عماني (ما يعادل 649.351 دولار أمريكي) لدى البنك المركزي العماني وفقاً للوائح الترخيص المطبقة. خلال السنة ، كسبت الوديعة فائدة بمعدل 1.5% (2017 - 1%) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

10 - رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به من 500.000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم (2017 - 500.000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد) وتكون رأس المال المدفوع في 31 ديسمبر 2018 من 299.654.952 (31 ديسمبر 2017 - 285.385.669) سهم مدفوعة بالكامل بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد.

خلال سنة 2018 ، أصدرت الشركة 14.269.283 (2017 - 18.670.090) سهماً بقيمة 100 بيضة للسهم من خلال توزيعات أسهم منحة للمساهمين الحاليين مما أدى إلى زيادة رأس المال المدفوع للشركة بقيمة 1.43 مليون ريال عماني (2017 - 1.87 مليون ريال عماني).

فيما يلي أسماء المساهمين الرئيسيين الذين يملكون نسبة 10% أو أكثر من أسهم الشركة:

نسبة الحيازة		اسم المساهم
2017	2018	
23.12	23.18	شركة فنكوب للإستثمار ش.م.م
17.45	17.45	شركة الزواوي للتجارة ش.م.م

11 - الاحتياطي القانوني

وفقاً للمادة رقم 106 من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 ، تجنب سنوياً نسبة 10% من ربح السنة إلى حساب احتياطي قانوني إلى أن يساوي الرصيد المتراكم لهذا الاحتياطي ثلث رأسمال الشركة المدفوع على الأقل. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع.

12 أ - الاحتياطي الخاص

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني فإنه عندما تزيد القروض بعملات أجنبية عن نسبة 40% من صافي أصول الشركة يجب تكوين احتياطي عملات أجنبية بنسبة 20% من الزيادة. تم تكوين نسبة 10% في السنة الأولى التي تتجاوز فيها القروض نسبة 40% من صافي الأصول ونسبة 2.5% في كل سنة لاحقة. القيمة الدفترية لهذا الاحتياطي كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017 هي أكثر من المطلوب قانوناً وقد اعتمد مجلس الإدارة ذلك بغرض توفير المرونة للاستفادة من فرص قروض أجنبية كيفما ومتى تبرز تلك الفرص.

12 ب - احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ، عندما يكون إجمالي انخفاض قيمة مديونيات التمويل المحتسبة وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني يزيد عن مخصص انخفاض القيمة المحتسب بموجب متطلبات معيار القتراير المالية الدولية رقم 9 ، فإن الفرق بالصافي من الضريبة ، يتم تحويله إلى مخصص انخفاض القيمة بالتناسب مع الربح بع الضريبة. لا يكون احتياطي انخفاض القيمة متاحاً للتوزيع كأرباح أو لتضمينه في رأس المال والإحتياطيات لأغراض احتساب معدل الملاءة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني.

13 - توزيعات أرباح مقترحة

إقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بمقدار 0.0625 ريال عماني للسهم الواحد بمبلغ 1.872.843 ريال عماني (2017 - 0.08 للسهم الواحد بمبلغ 2.283.085 ريال عماني) وتوزيعات أرباح أسهم منحة بمقدار 0.025 ريال عماني للسهم الواحد بمبلغ 749.137 ريال عماني (2017 - 0.005 للسهم الواحد بمبلغ 1.426.928 ريال عماني). سوف يتم عرض قرار الموافقة على التوزيعات على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

14 - اقتراضات

2017	2018	2017	2018	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
495	1.265	1.286	3.286	سحب على المكشوف من بنوك
26.700	46.850	69.350	121.688	قروض قصيرة الأجل
30.888	20.482	80.229	53.200	قروض طويلة الأجل - الجزء المتداول
58.083	68.597	150.865	178.174	اقتراضات قصيرة الأجل
14.852	16.832	38.577	43.720	الجزء غير المتداول من قروض طويلة الأجل
72.935	85.429	189.442	221.894	

- تخضع معدلات الفائدة على السحب على المكشوف والقروض طويلة الأجل إلى التغير حسب تقدير البنوك عند تجديد هذه التسهيلات والذي يحدث عموماً على نحو سنوي. تستحق القروض قصيرة الأجل خلال فترات تتراوح ما بين يوم واحد ومائة وثمانين يوماً.
- القيمة العادلة للاقتراضات قصيرة الأجل تقارب قيمها الدفترية.
- تتضمن القروض طويلة الأجل مبلغ 10.27 مليون ريال عُمانى (2017 - 14.02 مليون ريال عُمانى) منفذة بالدولار الأمريكي.
- مخاطر معدل الفائدة والاستحقاق ذو العلاقة مدرجين بإيضاح 30.

15 - إلتزامات أخرى

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
2.976	5.752	7.730	14.940	التزامات متعلقة بالتأجير
1.154	863	2.997	2.239	مستحقات للمصروفات
3.503	3.050	9.099	7.922	مقدمات مقبوضة من العملاء
788	941	2.045	2.445	فائدة مستحقة
218	252	567	656	مكافآت نهاية الخدمة
70	548	183	1.423	إلتزامات أخرى
8.709	11.406	22.621	29.625	

تتضمن الإلتزامات المتعلقة بتمويل التأجير واستحقاق المصروفات مستحقات دفع لأطراف ذات علاقة تبلغ 0.33 مليون ريال عماني (2017 - 0.18 مليون ريال عماني). أنظر إيضاح 25.

حركة مكافآت نهاية الخدمة خلال السنة على النحو التالي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
215	218	559	567	1 يناير
44	41	114	107	محمل للسنة (إيضاح 22)
(41)	(7)	(106)	(18)	مدفوع خلال السنة
218	252	567	656	31 ديسمبر



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

16 - ضريبة الدخل

الضريبة المحملة خلال السنة تتمثل بما يلي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
483	309	1.255	802	ضريبة دخل حالية
(95)	-	(247)	-	عكس قيد السنة السابقة
199	299	517	777	ضريبة مؤجلة (إيضاح 7)
587	608	1.525	1.579	

وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 2017/9 الصادر في 19 فبراير 2017 من قبل حكومة سلطنة عمان، ارتفع معدل الضريبة على الشركات إلى 15%. ويطبق المرسوم السلطاني إعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2017:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
4.635	4.659	12.038	12.101	الربح قبل ضريبة الدخل
695	699	1.806	1.816	الضريبة وفقاً للمعدلات الضريبية المطبقة
100	(130)	260	(338)	مخصص إضافي
(95)	-	(247)	-	عكس قيد السنة السابقة
199	(299)	517	(777)	ضريبة مؤجلة
(319)	318	(829)	826	الفروقات المؤقتة
-	13	-	34	الأثر الضريبي من تعديل المخصص
7	7	18	18	الإفتتاحي لإحتياطي إنخفاض القيمة
587	608	1.525	1.579	بنود غير قابلة للخصم
				مصرف الضريبة

الحركة في مخصص الضريبة هي على النحو التالي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
841	402	2.184	1.044	في 1 يناير
483	309	1.255	802	محمل للسنة
(95)	-	(247)	-	عكس قيد السنة السابقة
(827)	(273)	(2.148)	(708)	مدفوع خلال السنة
402	438	1.044	1.138	في 31 ديسمبر

لقد تم الإنتهاء من الربط الضريبي وتم الإتفاق على جميع السنوات حتى سنة 2014 مع الأمانة العامة للضرائب. لم تنتهي الأمانة العامة للضرائب من إجراء الربط الضريبي لسنة 2015 إلى 2017. ترى إدارة الشركة بأن الضرائب الإضافية ، إن وجدت ، المقدرة للسنوات الضريبية المفتوحة لن تكون جوهرية بالنسبة إلى المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

17 - ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل  
تقبل الشركة ودائع لأجل من عملاء من الشركات وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني لمدة 6 أشهر كحد أدنى ، وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح من 2.25% إلى 5.25% (2017 - 2.75% إلى 5.25%).

سندات غير قابلة للتحويل بمبلغ 5 مليون ريال عماني هي لمدة 3 سنوات وتحمل سعر فائدة كوبون سنوية بمقدار 5.25% سنوياً (2017 - 5.25% سنوياً). السندات غير مضمونة وتدفع الفائدة على أساس نصف سنوي.

18 - أدوات مالية مشتقة  
أبرمت الشركة عقود مقايضة أسعار الفائدة مع أحد البنوك التجارية مقابل مبلغ إجمالي قدره 26.67 مليون دولار أمريكي (10.27 مليون ريال عماني) [2017 - 36.43 دولار أمريكي (14.03 مليون ريال عماني)] وذلك بهدف تغطية مخاطر الشركة لتقلبات أسعار الفائدة. معاملات مقايضة أسعار الفائدة تلزم الشركة بدفع معدل ثابت يتراوح بين 1.54% إلى 2.81% طوال مدة إتفاقيات التحوط على المبالغ الاسمية المغطاة بإتفاقيات التحوط. تستند المبالغ الأصلية المغطاة على السداد حسب إتفاقية التسهيلات. تم تصنيف مقايضات أسعار الفائدة كتحوطات التدفقات النقدية ومحاسبة التحوط. كما في 31 ديسمبر 2018 ، التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأداة التحوط كان لديها قيمة عادلة موجبة بمبلغ 111.005 دولار أمريكي (42.737 ريال عماني) [2017 - 113.232 دولار أمريكي (43.595 ريال عماني)] ، التي تم احتسابها كخسائر غير محققة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين. خلال السنة ، قررت الإدارة بأن المقايضات لتكون تحوطات تدفقات نقدية فعالة للغاية، وبالتالي فهي مؤهلة لمحاسبة التحوط.

إن أصل القرض لأجل غير المدفوع بموجب إتفاقية التسهيلات مع البنوك والقيمة الاسمية المغطاة بموجب ترتيبات مقايضات أسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير كانت تعادل 10.27 مليون ريال عماني. يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة ، وهي تعادل القيمة السوقية ، مع المبالغ الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيمة الافتراضية هي قيمة الأصول الضمنية للمشتقات ، ومعدل إشارة المشتقة أو المؤشر وهو أساس بناء أي تغيرات كما تتخذ أساساً لقياس التغيرات في قيمة الاشتقاقات.

القيمة الافتراضية في الفترة إلى الاستحقاق

القيمة الافتراضية	القيمة الافتراضية	القيمة الافتراضية	القيمة الافتراضية
1-5 سنوات	1-12 شهر	القيمة الافتراضية	القيمة الافتراضية
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
3.851	6.416	10.267	43
-	2.041	2.041	(69)
3.850	10.175	14.025	43
3.850	12.216	16.066	(26)

31 ديسمبر 2018

عقود مقايضات سعر الفائدة

31 ديسمبر 2017

عقود العملات الأجنبية الآجلة

عقود مقايضات سعر الفائدة

الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

19 - إيرادات فوائد

2017	2018	2017	2018
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
8.649	9.026	22.464	23.444
3.732	3.964	9.694	10.296
12.381	12.990	32.158	33.740

تمويل أقساط  
نشاط خصم الديون

20 - مصروفات فوائد

2017	2018	2017	2018
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
827	867	2.148	2.252
279	280	725	727
2.794	3.145	7.257	8.169
3.900	4.292	10.130	11.148

ودائع شركات  
سندات غير قابلة للتحويل  
إقتراضات بنكية

21 - إيرادات التشغيل الأخرى

698	833	1.813	2.164
187	243	486	631
885	1.076	2.299	2.795

أتعاب ورسوم خدمات ورسوم توثيق  
رسوم واستردادات أخرى

22 - مصروفات بيع ومصروفات عامة وإدارية

2.312	2.162	6.005	5.616
296	288	769	748
319	288	829	748
198	174	514	452
125	21	325	55
104	52	270	135
55	42	143	108
3.409	3.027	8.855	7.862

تكاليف الموظفين  
أتعاب قانونية وقضائية  
مصروفات المكتب  
إيجار  
أتعاب مهنية  
اتصالات  
مصروفات تسويق وترويج

تكاليف الموظفين

1.546	1.621	4.016	4.210
611	383	1.587	995
44	41	114	107
111	117	288	304
2.312	2.162	6.005	5.616

رواتب وبدلات  
مزايا أخرى  
مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح 15)  
مساهمة تقاعد للهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

23 - ربحية السهم الواحد الأساسية

يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة صافي الربح المنسوب إلى المساهمين على المتوسط المرجح لعدد لأسهم العادية المصدرة خلال السنة على النحو التالي:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
4.048	4.051	10.513	10.522	ربح السنة المنسوب إلى حملة الأسهم العادية (ألف دولار أمريكي/ ألف ريال عماني)
285.386	299.655	285.386	299.655	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال السنة (بالآلاف)
0.014 ر.ع	0.014	0.04 دولار	0.04	ربحية السهم الواحد الأساسية

حيث أن توزيع أرباح أسهم منحة قدرها 14.269.283 سهم خلال سنة 2018 كان إصداراً بدون مقابل فقد تمت معاملته ، لغرض احتساب ربحية السهم الواحد ، على أنه حدث في بداية سنة 2018.

لأغراض احتساب ربحية السهم الواحد المخفضة ، تمت تسوية المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة لتتحمّل تحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة. وحيث لا توجد أسهم مخفضة محتملة، فإن ربحية السهم الواحد المعدلة مطابقة لربحية السهم الواحد الأساسية.

24 - صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

إحتساب صافي قيمة الأصول للسهم الواحد كما يلي:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
39.789	41.638	103.349	108.151	صافي قيمة الأصول (ألف دولار أمريكي/ ألف ريال عماني)
285.386	299.655	285.386	299.655	عدد الأسهم العادية القائمة في 31 ديسمبر (بالآلاف)
0.139 ر.ع	0.139	0.36 دولار	0.36	صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

25 - أطراف ذات علاقة

معاملات

ارتبطت الشركة في سياق نشاطها الاعتيادي في معاملات مع أطراف ذات علاقة أخرى تتضمن مساهمين ذوي نفوذ جوهري وشركات لدى أعضاء مجلس الإدارة مصالح بها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. تم خلال السنة تنفيذ المعاملات الهامة التالية مع أطراف ذات علاقة:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
2	-	5	-	شراء ممتلكات ومعدات
3	55	8	143	إيرادات فوائد
-	-	-	-	إيرادات تشغيل أخرى
				مصاريف تشغيل أخرى:
12	14	31	36	مصروفات الموظفين
32	14	83	36	مصروفات المكتب
20	7	52	18	فوائد على ودائع الشركات
				مكافآت وأتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة
114	109	296	283	
178	144	462	373	

أرصدة نهاية السنة الناشئة عن معاملات مع طرف ذو علاقة:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
91	3.054	236	7.932	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة:
26	26	68	67	تمويل تأجير وخصم ديون دفعات أخرى
117	3.080	304	7.999	
182	329	478	855	مستحق الدفع لأطراف ذات علاقة:
				إلتزامات أخرى
1.200	200	3.117	519	ودائع شركات

تم تكوين مخصص لإنخفاض القيمة فيما يتعلق بالمديونيات من أطراف ذات علاقة بمبلغ لا شيء مليون ريال عماني (2017: لا شيء مليون ريال عماني).

مدفوعات للإدارة العليا

المبالغ المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا (سنة موظفين) (2017- سبعة موظفين) عن خدمات الموظفين مبينة فيما يلي:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	
300	338	779	879	رواتب ومزايا أخرى
21	19	55	49	مكافآت نهاية الخدمة
321	357	834	928	

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

26 - إرتباطات

اعتمدت الشركة إرتباطات لعملاء كما في 31 ديسمبر 2018 قدرها 4.09 مليون ريال عماني (2017 - 3.55 مليون ريال عماني) والتي تعتمد على الوفاء بالشروط الملحق بها. الإرتباطات المتعلقة بالمصاريف الرأسمالية المستقبلية الغير مدرجة في البيانات المالية تبلغ 0.10 مليون ريال عماني (2017 - 0.11 مليون ريال عماني).

27 - التزامات عرضية

في 31 ديسمبر 2018، كانت هناك التزامات عرضية بمبلغ 4.31 مليون ريال عماني (2017 - 4.8 مليون ريال عماني) فيما يتعلق بالضمانات المالية للبنوك في سياق الأعمال الاعتيادية عن عملاء لا يتوقع أن تنشأ عنهم التزامات جوهرية. تغطي هذه الضمانات من خلال ضمانات مقابلة من العملاء بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

28 - معلومات القطاعات

أنواع الأعمال

تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تقدم وحدة الأعمال الإستراتيجية منتجات وخدمات مماثلة ويتم إدارتها كقطاع واحد. بالنسبة لوحدة الأعمال الاستراتيجية ، يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على أساس شهري. يتم قياس الأداء على أساس الربح قبل ضريبة الدخل ، كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية.

يعتبر الرئيس التنفيذي أعمال الشركة كقطاع تشغيلي واحد ويقوم بمراقبتها وفقاً لذلك.

29 - إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تعرضها لمخاطر مالية مختلفة: مخاطر السوق (متضمنة مخاطر العملة ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر للشركة بشكل عام على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تقوم الإدارة بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية عن طريق العمل عن قرب مع الوحدات التشغيلية بالشركة. يحدد مجلس الإدارة كتابياً مبادئ عامة لإدارة المخاطر وسياسات تغطي مجالات معينة مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الائتمان واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة واستثمار فائض السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة بسبب تغيرات عكسية في معدل الفائدة ومعدلات صرف العملات الأجنبية. لا تشارك الشركة بفاعلية في المتاجرة بالديون والأوراق المالية للأسهم وصرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تكون معاملات تجارية مستقبلية أو أصول أو التزامات مالية مدرجة منفذة بعملة غير العملة التنفيذية للشركة. غالبية معاملات الشركة تنفذ بالعملة التنفيذية. الشركة غير معرضة لمخاطر صرف العملة حيث ينفذ جزء كبير من اقتراضات الشركة بالعملة التنفيذية أو بالدولار الأمريكي والذي هو مربوط بالريال العماني.

كما ارتبطت الشركة بعقود أدوات مشتقة من أجل إدارة وتقليل مخاطر العملة الأجنبية الناشئة فيما يتعلق باقتراضات الشركة المنفذة بالدولار الأمريكي.

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي عدم اليقين حول المكاسب المستقبلية بسبب التقلبات في أسعار الفائدة. تنشأ المخاطر عند عدم التطابق في الأصول والالتزامات والتي تخضع لتعديلات في معدل الفائدة ضمن فترة معينة. إن أهم مصدر لمثل هذه المخاطر هو اقتراضات الشركة وأنشطتها التمويلية حيث تنعكس التقلبات في معدلات الفائدة ، إن وجدت ، على نتائج العمليات.

إن فجوة معدل الفائدة هي وسيلة قياس شائعة لمخاطر المعدل. تظهر الفجوة الإيجابية عندما تتعرض الأصول لتغير في معدل الفائدة أكثر من الالتزامات في فترة محددة. أما الفجوة السلبية فهي عندما تتعرض الالتزامات لتغير معدل الفائدة أكثر من الأصول في فترة محددة. وتشمل أيضاً الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً.

الاقتراضات الصادرة بمعدلات فائدة متغيرة تعرض الشركة إلى مخاطر معدلات الفائدة للتدفقات النقدية، بينما القروض التي تصدر بمعدلات فائدة ثابتة تعرضها إلى مخاطر معدلات الفائدة للقيمة العادلة. معدلات الفائدة على الاقتراضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل من البنوك خاضعة للتغيير عند إعادة التفاوض على التسهيلات وذلك على أساس سنوي في حالة السحب على المكشوف وعلى فترات أكثر بالنسبة للقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. تستخدم الشركة تحليل الحساسية لتحليل التكلفة المتغيرة للاقتراضات. وتقدر الإدارة أن تكاليف الفائدة للشركة حساسة حيث أن تغيير قدره 50 نقطة أساسية في متوسط تكلفة التمويل سيغير من تكلفة الفائدة على الاقتراضات بمبلغ 0.43 مليون ريال عماني (2017 - 0.39 مليون ريال عماني). تعرض الشركة لمخاطر معدلات الفائدة مبين في إيضاح 30.

تتعرض الشركة للتقلبات في أسعار الفائدة على رصيد القرض لأجل. يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة للحد من التعرض لتقلبات في أسعار الفائدة. في حين أن هذه تخضع لمخاطر أسعار السوق المتغيرة لاحقاً للتملك، يتم عامةً تقاص هذه التغييرات بالآثار العكسية على البنود التي يتم تحوطها.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بسبب فشل أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزامه مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. مخاطر الائتمان مهمة بالنسبة للشركة، لذلك تقوم الإدارة بإدارة تعرضها لمخاطر الائتمان بحذر. وضعت الشركة سياسات وإجراءات ائتمان لإدارة مخاطر الائتمان بما فيها تقييم التأجير وجدوى الائتمان واعتمادات الائتمان وتحديد حدود الائتمان والحصول على ضمانات تمثل الرهون على الأصول المستأجرة وإيداعات مالية و ضمانات ورهون شخصية على عقارات.

وتنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة عمل مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تكون لها صفات اقتصادية متشابهة مما يؤدي إلى أن تتأثر قدرات تلك الأطراف للوفاء بالتزام تعاقدية بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على مجال عمل معين أو منطقة جغرافية معينة. تتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق تحليل منتظم لقدرة المستأجرين على الوفاء بالتزامات الدفع. يتضمن نشاط خصم الديون مبالغ مدفوعة مقدماً للعميل فيما يتعلق بالديون المحصلة وفوائد على هذه المبالغ ورسوم ذات علاقة. وفي حالة عجز زبائن العميل عن تسوية الديون المحصلة فإن الشركة تطالب العميل.

السياسة المطبقة من 1 يناير 2018

يعد تقدير مخاطر تعرض الطرف المقابل لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر ، آلية معقدة وتتطلب استخدام نموذج مخاطر الائتمان القائمة لتحديد عدة عوامل مثل التغيرات في مخاطر المحفظة وسلوك العميل وأوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة وإحتمال تعثر العميل وغيرها. يقوم الصندوق بقياس مخاطره الائتمانية باستخدام ثلاثة مشتقات هي التعثر المحتمل المشتق من احتمال تعثر كل عميل بناء على خصائصه والسلوك الائتماني ، الخسارة عند التعثر والتي تحدد أقصى مبلغ يمكن للشركة أن يخسره في حالة تعثر العميل والتعرض للتعثر والذي يحسب بناء على المدفوعات التعاقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الطرف المقابل.

تضمين معلومات مستقبلية

بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ، تستخدم الشركة المعلومات المستقبلية التي تكون متاحة دون جهد أو تكلفة ، عند تقديرها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان إلى جانب قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. توظف الشركة متخصصين يستخدمون معلومات خارجية وداخلية لتشكيل "أساس حالة" لسيناريو التوقعات المستقبلية. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات والتوقعات الاقتصادية المنشورة من مؤسسات حكومية والسلطات المالية.

تطبق الشركة الاحتمالات على سيناريوهات التوقعات التي تم تحديدها. سيناريو "أساس الحالة" هو أكثر نتيجة فردية محتملة وتتكون من المعلومات التي تستخدمها الشركة لتخطيط الإستراتيجية والموازنة. قامت الشركة بتحديد وتوثيق الموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة للأدوات المالية ، باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية ، وقامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- التعثر المحتمل.
- الخسارة الناتجة من التعثر.
- التعرض للتعثر.

كما هو مبين أعلاه ، تستمد هذه الأرقام من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لكي تعكس المعلومات المستقبلية المرجحة.

التعثر المحتمل هو تقدير احتمال التعثر على مدى فترة زمنية. يتم تقديره في فترة زمنية محددة. يستند الإحتساب على نماذج إحصائية ، ويتم تقديره باستخدام أدوات تقييم متماشية مع مختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرض للمخاطر. تستند نماذج الإحصاءات على بيانات السوق (كلما كانت متاحة) ، إلى جانب بيانات داخلية تتكون من عوامل كمية ونوعية. يتم تقدير التعثر المحتمل مع الوضع في الإعتبار فترات الإستحقاق التعاقدية للتعرض للمخاطر ومعدلات السداد المقدرة. يستند التقدير على الأوضاع الحالية ، معدلة من أجل الأخذ في الإعتبار تقديرات الأوضاع المستقبلية التي تؤثر على التعثر المحتمل.

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تقدر الشركة مؤشرات الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على الخبرة في معدلات إسترداد المطالبات مقابل الأطراف المتعثرة. تضع نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر في الإعتبار الهيكل وقيمة الضمانات وعمر المطالبة والصناعة التي يعمل بها الطرف المقابل وتكاليف إسترداد أي ضمانات ومعدلات (أي: الخروج من حالة التعثر). نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر للأصول غير المضمونة تضع في الإعتبار توقيت التحصيل ومعدلات التحصيل وعمر المطالبات. يكون الإحتساب على أساس التدفقات النقدية المخصومة. الخسارة الناتجة عن التعثر التنظيمية يتم إدراجها في المحافظ ذات البيانات التاريخية المحدودة والمحافظ ذات التعثر المنخفض.

التعرض للتعثر هو تقدير للتعرض للمخاطر الحالي للتسهيلات الممولة. بالنسبة للتسهيلات غير الممولة ، يكون التعرض للتعثر لمنتج ذو عوامل تعهدات إئتمانية وقيم تعاقدية. التعرض للتعثر في تاريخ مستقبلي يضع في الإعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض للتعثر بعد تاريخ التقرير ، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والفوائد ، والسحوبات المتوقعة من التسهيلات التي تم الإلتزام بها. يعكس منهج الشركة بالنسبة للتعرض للتعثر التغيرات في الرصيد القائم على مدى عمر القرض وفقاً لما تسمح به الشروط التعاقدية الحالية ، مثل فترات الإطفاء والسداد المبكر أو السداد الفائض والتغيرات في إستخدام إلتزامات السحب وإجراءات التخفيف من الإئتمان المتخذة قبل التعثر. تستخدم الشركة نماذج التعرض للتعثر التي تعكس خصائص المحافظ.

تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالوضع في الإعتبار مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تتعرض خلالها المنشأة لمخاطر الإئتمان وليس مدة أطول ، حتى وإن تم تمديد أو تجديد العقد وهي ممارسة تجارية معتادة.



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

مع ذلك ، بالنسبة للأدوات المالية مثل تسهيلات الائتمان المتجددة التي تحتوي على قرض وعنصر إلزام غير مسحوب ، فإن القدرة التعاقدية للشركة لطلب سداد وإلغاء الإلتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض الشركة لخسائر إئتمانية في فترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة لتلك الأدوات المالية، تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن تخفف الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان ، حتى وإن تم تمديد تلك الفترة لما بعد فترة التعاقد القصوى.

لا يكون لهذه الأدوات المالية تحمل فترة سداد ثابتة أو هيكلية لإعادة السداد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة مع ذلك ، لا تفرض الشركة في إطار الإدارة اليومية حق تعاقدية لإلغاء هذه الأدوات المالية.

يحدث ذلك لأن هذه الأدوات المالية تدار بشكل جماعي وتلغى فقط عندما تعلم الشركة بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في مرحلة التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع الشركة إتخاذها للتخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل تخفيض القيود أو إلغاء الإلتزام القرض.

التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية بناء على خصائص المخاطر المشتركة ، مثل:

- نوع الأداة.
- مستوى مخاطر الائتمان.
- نوع الضمان.

تتم مراجعة التجميع بشكل مستمر لضمان أن كل شركة تتكون من تعرضات متجانسة. تستخدم الشركة معلومات قياسية خارجية لمحاظ ذات بيانات تاريخية مقيدة وبالنسبة للمحافظ ذات التعثر المنخفض حيث لا يتوجد أحداث تعثر تاريخية.

لدى الشركة سياسات واضحة لتحديد بشكل مبكر الإشارات التحذيرية ولاتخاذ إجراءات علاجية في الوقت المناسب. بعض مؤشرات التحذير المبكر مبينة أدناه:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- عدم القدرة على الوصول إلى الشخص عبر الهاتف أو شخصياً.
- عدم الرد على الرسائل المكتوبة.
- مرثيات غير جيدة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للمسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)  
التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة (تابع)

ألف ريال عماني

إحتياطي الفائدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	الفائدة المدرجة بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	صافي القيمة الدفترية	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	مخصص محتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	مخصص مطلوب بموجب معايير البنك المركزي العماني	إجمالي القيمة الدفترية	تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9
(9)	(8)	(5)-(3) = (7)	(5)-(4) = (6)	(5)	(4)	(3)	(2)
-	8.730	117.437	(867)	867	-	118.304	المرحلة 1
-	2.389	30.807	(716)	716	-	31.523	المرحلة 2
15	140	1.194	(305)	305	-	1.499	المرحلة 3
15	11.259	149.438	(1.888)	1.888	-	151.326	
144	262	3.875	(677)	1.098	421	4.973	المرحلة 3
144	262	3.875	(677)	1.098	421	4.973	
170	356	3.170	(973)	2.297	1.324	5.466	
170	356	3.170	(973)	2.297	1.324	5.466	
90	44	1.138	378	286	664	1.423	المرحلة 3
90	44	1.138	378	286	664	1.423	
2.265	78	3.626	1.362	13.221	14.583	16.848	المرحلة 3
2.265	78	3.626	1.362	13.221	14.583	16.848	
-	8.730	117.437	(867)	867	-	118.304	المرحلة 1
-	2.389	30.807	(716)	716	-	31.523	المرحلة 2
2.684	880	13.003	(215)	17.207	16.992	30.209	المرحلة 3
2.684	11.999	161.247	(1.798)	18.790	16.992	180.036	الإجمالي

إجمالي فرعي  
تحت الملاحظة  
إجمالي فرعي  
دون المعيار  
إجمالي فرعي  
مشكوك فيها  
إجمالي فرعي  
خسارة  
إجمالي فرعي  
الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)  
التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة (تابع)

إلى جانب ما ورد أعلاه ، تحتفظ الشركة بخسائر إئتمانية متوقعة بمبلغ 0.117 مليون ريال عماني على أرصدة بنكية والتزامات ومطلوبات طارئة. يوجد مخصص للبنك المركزي بمبلغ 0.18 مليون ريال عماني على التزامات طارئة مصنفة وفقاً للبنك المركزي العماني.

ألف ريال عماني	الفائدة المدرجة بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	صافي القيمة الدفترية	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	مخصص محتفظ به	مخصص مطلوب	تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9
(9)	(8)	(5)-(3)=(7)	(5)-(4)=(6)	(5)	(4)	(2)
304	1,018	1,924	42	1,559	1,601	المرحلة 3
304	1,018	1,924	42	1,559	1,601	الإجمالي

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين مخصص إنخفاض القيمة والخسارة المحتفظ بها بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني:

الفرق	وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني				خسارة إنخفاض القيمة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر مخصصات مطلوبة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني/محتفظ بها بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	
	السنة السابقة	السنة الحالية	السنة السابقة	السنة الحالية	إجمالي معدل القرض التضرر (نسبة مئوية)	صافي معدل القرض المتضرر (نسبة مئوية)
-	-	-	2,025	-	2.025	
-	*886	-	18,790	-	19.676	
-	(%0.83)	-	%16.78	-	%15.95	
-	(%1.45)	-	%7.08	-	%5.63	

\* تم تحويل مبلغ 0.806 مليون ريال عماني (بالصافي من أثر الضريبة بمعدل 15%) إلى إحتياطي إنخفاض القيمة. إذا تم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر ، لكان صافي الربح بعد الضريبة 3.245 مليون ريال عماني.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يعرض أقصى تعرض لمخاطر الائتمان قبل التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات ضمانات:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال	ألف ريال	ألف دولار	ألف دولار	
عماني	عماني	أمريكي	أمريكي	
1.852	3.996	4.811	10.380	أرصدة لدى البنك
158.462	180.036	411.590	467.626	صافي الاستثمار في مديونيات التمويل
494	477	1.283	1.239	مديونيات أخرى
160.808	184.509	417.684	479.245	

يعرض الجدول أعلاه أسوأ سيناريو للتعرض لمخاطر الائتمان للشركة في 31 ديسمبر 2018 و 2017 مع الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزيات للإئتمان. بالنسبة للأصول داخل بنود الميزانية العمومية ، يستند التعرض لمخاطر الائتمان المذكور أعلاه على صافي القيم الدفترية التي تم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي. كما يتضح أعلاه ، ينشأ أهم تعرض لمخاطر الائتمان من صافي الاستثمار في مديونيات التمويل للعملاء (بما في ذلك الإلتزامات) والمبالغ المستحقة من البنوك.

في 31 ديسمبر 2018 و 2017 ، لم يكن لدى الشركة أي تركيز لعميل فردي في صافي مديونيات التمويل. لا يملك أي عميل فردي أكثر من 10% من إجمالي مبالغ صافي الاستثمار في مديونيات التمويل.

تركيز القطاع الإقتصادي لإجمالي الاستثمار في مديونيات التمويل

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال	ألف ريال	ألف دولار	ألف دولار	
عماني	عماني	أمريكي	أمريكي	
43.525	51.510	113.052	133.792	قطاع الأفراد
114.937	128.526	298.538	333.834	قطاع العمل التجاري
158.462	180.036	411.590	467.626	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الأصول المالية

جميع الإيجارات التي أجرتها الشركة هي مقابل ضمان الأصول الممولة وفي بعض الحالات ، إن تطلب الأمر ، مقابل ضمان إضافي. تراقب الشركة بشكل منتظم جودة الائتمان لأصولها المالية.

مديونيات الشركة التي هي ليست مستحقات سابقة أو منخفضة القيمة والمستحقات السابقة وليست منخفضة القيمة ، تتكون من 74% و 10% من صافي الاستثمار في مديونيات التمويل (2014 - 74% و 13%) على الترتيب.

تحد الشركة من متعرضها لمخاطر الائتمان من خلال التعامل مع بنوك ذات سمعة مرموقة.

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها كما في 31 ديسمبر 2018 هي 3.48 مليون ريال عماني (2017 - 1.71 مليون ريال عماني) وتتضمن قروض منخفضة القيمة بمبلغ 3.36 مليون ريال عماني (2017 - 1.70 مليون ريال عماني).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بمتطلبات التمويل. يمكن أن تكون أسباب مخاطر السيولة تقلبات السوق أو تدني معدلات الائتمان ، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل.

تقوم الإدارة ولجنة إدارة التزامات الأصول بمراجعة مصادر التمويل بشكل منتظم ، وتتم مراقبتها بشكل متنوع من خلال الإقتراضات قصيرة وطويلة الأجل ، والزيادة في عدد المقرضين ، تطوير منتجات إضافية مثل ودائع الشركات والبحث عن معدلات فائدة ثابتة لفترات أطول. تتم إدارة التمويل بواسطة قسم الخزينة بالشركة. تتضمن إدارة ومراقبة التدفقات النقدية اليومية وإحتياجات التمويل. يتحقق ذلك من خلال الإحتفاظ بتسهيلات إئتمانية لتغطية صافي الإحتياجات المستقبلية ومراقبة توقعات التدفقات النقدية. فترة إستحقاق الإلتزامات المالية للشركة وصافي الإلتزامات المالية المشتقة التي تمت تسويتها مبينة في لإيضاح 30.

إدارة رأس المال

تهدف الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية من أجل تحقيق عائد للمساهمين والإستفادة من أصحاب المصلحة الآخرين وللحفاظ على هيكل رأسمالية مثالية من أجل تقليل تكلفة رأس المال.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال والإلتزام بالتشريعات ، قد تتخذ الشركة إجراءات إستراتيجية ملائمة.

يطلب البنك المركزي العماني من الشركة الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال المدفوع بمبلغ 25 مليون ريال عماني وهو ما تم تحقيقه بالفعل.

تماشياً مع التشريعات السائدة في الصناعة ، تراقب الشركة رأس المال على أساس معدل المديونية ومعدلات الإقتراض. يتم إحتساب معدل المديونية على أنه إجمالي الإقتراض (متضمناً "الإقتراضات المتداولة وغير المتداولة") مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. يتم إحتساب معدل الإقتراض على أنه إجمالي الإلتزامات الخارجية مقسوماً على صافي القيمة (بإستثناء إحتياطات محددة ، إحتياطي إنخفاض القيمة وتوزيعات الأرباح النقدية المقترحة).

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

إدارة رأس المال (تابع)

خلال سنة 2018 و 2017 ، كانت إستراتيجية الشركة هي الاحتفاظ بمعدلات مديونية وإقتراض ضمن 5 مرات حقوق الملكية. كانت معدلات المديونية والإقتراض في 31 ديسمبر 2018 و 2017 كما يلي:

2017	2018	2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
95.979	112.532	249.296	292.291	إجمالي الإقتراضات
105.116	124.376	273.028	323.055	إجمالي الإلتزامات الخارجية
39.789	41.638	103.349	108.151	إجمالي حقوق الملكية
36.705	38.158	95.338	99.112	صافي القيمة (معرفة أعلاه)
2.41	2.70	2.41	2.70	معدل المديونية (مرات)
2.86	3.26	2.86	3.26	معدل الإقتراض (مرات)

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية الغير متاجر بها في سوق نشط بإستخدام التدفقات النقدية المخصومة المقدرة (المستوى 3). يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية مدرجة بالسعر المدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة (المستوى 1). الأدوات المالية المشتقة المدرجة بالقيمة العادلة تبلغ 42.737 ريال عماني (2017: 43.595 ريال عماني) ويتم تقييمها بإستخدام مدخلات المستوى 2.

تم إفتراض أن القيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص خسارة إنخفاض القيمة ، هي مقارنة لقيمتها العادلة.

تم تعريف المستويات المختلفة كما يلي:

- المستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة.
- المستوى 2: مدخلات عدا عن الأسعار المدرجة المضمنة في المستوى 1 والملاحظة للأصول والإلتزامات ، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: مدخلات للأصول والإلتزامات التي لا تستند على بيانات سوق ملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)  
30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية  
مخاطر سعر الفائدة

يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة. يتضمن الجدول أصول والتزامات الشركة بالقيمة الدفترية مصنفاً بإعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً كما في 31 ديسمبر 2018:

31 ديسمبر 2018	نطاق سعر الفائدة		حتى 6 أشهر	12 - 6 أشهر	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة	المجموع
	الفعلي	%	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
أصول									
أرصدة نقدية وبنكية	-		50.291	27.809	30.543	29.425	23.061	4.033	4.033
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	17.98-0.47							-	161.129
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً	-		-	-	-	-	-	477	477
أدوات مالية مشتقة	-		-	-	-	-	-	43	43
أصل ضريبة مؤجلة	-		-	-	-	-	-	9	9
مركبات ومعدات	-		-	-	-	-	-	25	25
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-		-	-	-	-	-	48	48
وديعة نظامية	1.5		250	-	-	-	-	-	250
إجمالي الأصول			50.541	27.809	30.543	29.425	23.061	4.635	166.014
حقوق المساهمين والالتزامات									
حقوق المساهمين	-		-	-	-	-	-	41.638	41.638
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	5.25-2.75		48.115	-	-	-	-	11.406	48.115
الالتزامات أخرى	-		-	-	-	-	-	438	11.406
ضريبة مستحقة الدفع	-		-	-	-	-	-	-	438
ودائع شركات	5.25-2.25		8.821	3.029	9.544	709	-	-	22.103
سندات غير قابلة للتحويل	5.25		-	5.000	-	-	-	-	5.000
قيمة عادلة سالبة للمشتقات	-		-	-	-	-	-	-	-
فروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	5.5-3.4		21.868	15.446	-	-	-	-	37.314
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات			78.804	23.475	9.544	709	-	53.482	166.014
الفجوة بين الأصول والالتزامات			(28.263)	4.334	20.999	28.716	23.061	(48.847)	-
الفجوة التراكمية بين الأصول والالتزامات			(28.263)	(23.929)	(12.930)	25.786	48.847	-	-



إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر سعر الفائدة (تابع)

المجموع ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة للسعر الفائدة ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	12 - 6 شهوراً ألف ريال عماني	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	نطاق سعر الفائدة الفعلي %	31 ديسمبر 2017	
1.916	1.916	-	-	-	-	-	-	أصول	أرصدة نقدية وبنكية
141.911	-	20.843	18.575	28.017	31.024	43.452	23.12-0.45	صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	صافي الاستثمار في مديونيات التمويل
457	457	-	-	-	-	-	-	مديونيات أخرى ومدفوعات مقدمة	مديونيات أخرى ومدفوعات مقدمة
308	308	-	-	-	-	-	-	أصل ضريبة مؤجلة	أصل ضريبة مؤجلة
63	63	-	-	-	-	-	-	مركبات ومعدات	مركبات ومعدات
250	-	-	-	-	-	250	1.00	وديعة نظامية	وديعة نظامية
144.905	2.744	20.843	18.575	28.017	31.024	43.702		إجمالي الأصول	إجمالي الأصول
39.789	39.789	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين والائتمانات	حقوق المساهمين والائتمانات
27.195	-	-	-	-	-	27.195	5.25-2.25	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين
8.709	8.709	-	-	-	-	-	-	اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	اقتراضات بنكية قصيرة الأجل
402	402	-	-	-	-	-	-	الائتمانات أخرى	الائتمانات أخرى
18.044	-	708	610	5.871	4.132	6.723	5.25-2.75	ضريبة مستحقة الدفع	ضريبة مستحقة الدفع
5.000	-	-	-	5.000	-	-	-	ودائع شركات	ودائع شركات
26	-	-	-	-	-	26	-	سندات غير قابلة للتحويل	سندات غير قابلة للتحويل
45.740	-	-	-	3.850	29.667	12.223	5.25-3	قيمة عادلة سالبة للمشتقات	قيمة عادلة سالبة للمشتقات
								فروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	فروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)
144.905	48.900	708	610	14.721	33.799	46.167		إجمالي حقوق المساهمين والائتمانات	إجمالي حقوق المساهمين والائتمانات
-	(46.156)	20.135	17.965	13.296	(2.775)	(2.465)		الفجوة بين الأصول والائتمانات	الفجوة بين الأصول والائتمانات
-	-	46.156	26.021	8.056	(5.240)	(2.465)		الفجوة التراكمية بين الأصول والائتمانات	الفجوة التراكمية بين الأصول والائتمانات

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

31 ديسمبر 2018

المجموع عماني	معدل ثابت أو غير حساسة	أكثر من 3 سنوات	من 2 إلى 3 سنوات	من سنة إلى سنتين	6 - 12 شهوراً	حتى 6 أشهر
-	(40.786)	22.809	22.816	10.067	11.923	(26.829)
-	-	40.786	17.977	(4.839)	(14.906)	(28.829)
-	-	-	-	-	-	-
166.014	852	23.061	29.425	30.543	27.809	54.324
-	-	-	-	-	-	-
166.014	41.638	252	6.609	20.476	15.886	81.153
-	(40.786)	22.809	22.816	10.067	11.923	(26.829)
-	-	40.786	17.977	(4.839)	(14.906)	(26.829)

فجوة الاستحقاق (باستثناء خارج الميزانية العمومية)

الفجوة التراكمية للاستحقاق

أصول خارج الميزانية العمومية  
عقود صرف عملة أجنبية آجلة

إجمالي الأصول (متضمنة خارج الميزانية العمومية)

التزامات خارج الميزانية العمومية  
عقود صرف عملة أجنبية آجلة

إجمالي حقوق المساهمين والائتمانات (متضمنة خارج الميزانية العمومية)

فجوة الاستحقاق

الفجوة التراكمية للاستحقاق

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة

المبالغ المفصّل عنها في الجدول أدناه تحلل أصول والتزامات الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 المتعلقة بمجموعات الاستحقاق ذات الصلة على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير لتاريخ الاستحقاق التعاقدية. المبالغ المفصّل عنها هي تدفقات نقدية تعاقدية غير مضمونة. الأرصدة المستحقة خلال 12 شهراً تساوي أرصدها الدفترية حيث أن أثر الخصم غير جوهري.

31 ديسمبر 2018	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	12 - 6 شهوراً ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنيكية	4.033	-	-	-	-	-	4.033
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	50.291	27.809	30.543	29.425	23.061	-	161.129
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً	-	-	-	-	-	477	477
أدوات مالية مشتقة	-	-	-	-	-	43	43
أصول ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	9	9
مركبات ومعدات	-	-	-	-	-	25	25
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	48	48
وديعة نظامية	-	-	-	-	-	250	250
<b>إجمالي الأصول</b>	<b>54.324</b>	<b>27.809</b>	<b>30.543</b>	<b>29.425</b>	<b>23.061</b>	<b>852</b>	<b>166.014</b>
<b>حقوق المساهمين والالتزامات</b>							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	41.638	41.638
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	48.115	-	-	-	-	-	48.115
الالتزامات أخرى	11.154	-	-	-	252	-	11.406
ضريبة مستحقة الدفع	438	-	-	-	-	-	438
ودائع شركات	8.821	3.029	9.544	709	-	-	22.103
قيمة عادلة سائلة للمشتقات	-	5.000	-	-	-	-	5.000
قروض طويلة الأجل (مضمنة الجزء المتداول)	12.625	7.857	10.932	5.900	-	-	37.314
<b>إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات</b>	<b>81.153</b>	<b>15.886</b>	<b>20.476</b>	<b>6.609</b>	<b>252</b>	<b>41.638</b>	<b>166.014</b>

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

		31 ديسمبر 2017					أصول
المجموع ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	12 - 6 شهرأ ألف ريال عماني	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	أرصدة نقدية وبنكية
							صافي الاستثمار في مديونيات التمويل
							مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً
							أصول ضريبة مؤجلة
							مركبات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ وديعة نظامية
144.905	1.078	20.843	18.575	28.017	31.024	45.368	إجمالي الأصول
39.789	39.789	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين والائتمانات
27.195	-	-	-	-	-	27.195	حقوق المساهمين
8.709	-	218	-	-	-	8.491	أقتراضات بنكية قصيرة الأجل
402	-	-	-	-	-	402	الائتمانات أخرى
18.044	-	708	610	5.871	4.132	6.723	ضريبة مستحقة الدفع
5.000	-	-	-	5.000	-	-	ودائع شركات
26	-	-	-	-	-	26	سندات غير قابلة للتحويل
45.740	-	-	2.498	12.353	11.695	19.194	قيمة عادلة سالية للمشتقات
144.905	39.789	926	3.108	23.224	15.827	62.031	قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)
							إجمالي حقوق المساهمين والائتمانات

أصول  
أرصدة نقدية وبنكية  
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل  
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً  
أصول ضريبية مؤجلة  
مركبات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ  
وديعة نظامية

إجمالي الأصول

حقوق المساهمين والائتمانات  
حقوق المساهمين  
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل  
إلتزامات أخرى  
ضريبة مستحقة الدفع  
ودائع شركات  
سندات غير قابلة للتحويل  
قيمة عادلة سالبة للمشتقات  
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)

إجمالي حقوق المساهمين والائتمانات

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

المجموع ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة للسعر الفائدة ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	6 - 12 شهوراً ألف ريال عماني	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	
-	(38.711)	19.917	15.467	4.793	15.197	(16.663)	فقوة الاستحقاق (باستثناء خارج الميزانية العمومية)
-	-	38.711	18.794	3.327	(1.466)	(16.663)	الفجوة التراكمية للاستحقاق
2.041	-	-	-	-	677	1.364	أصول خارج الميزانية العمومية
146.946	1.078	20.843	18.575	28.017	31.701	46.732	عقود صرف عملة أجنبية آجلة
2.041	-	-	-	-	677	1.364	إجمالي الأصول (متضمنة خارج الميزانية العمومية)
146.946	39.789	926	3.108	23.224	16.504	63.395	التزامات خارج الميزانية العمومية
-	(38.711)	19.917	15.467	4.793	15.197	(16.663)	عقود صرف عملة أجنبية آجلة
-	-	38.711	18.794	3.327	(1.466)	(16.663)	إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات (متضمنة خارج الميزانية العمومية)
							فقوة الاستحقاق
							الفجوة التراكمية للاستحقاق

31 ديسمبر 2017

إيضاحات حول البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تابع)

- 31 - أرقام المقارنة  
تمت إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتماشى مع عرض السنة الحالية.  
لم تؤثر إعادة التصنيف على الأرباح أو حقوق المساهمين المقرر عنها سابقاً.
- 32 - الموافقة على البيانات المالية  
تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة والتصريح بإصدارها في 10 فبراير 2019.